



في يومه العشر عند الحشم العشر على كسر
على كسر



قوله التلازم الى قوله عند تحقق اللازم هذا التعريف ليس بمجرب لان هذا التعريف تعريف بما هو اخفى والادنى
 ان يقال هو امتناع شيء الا عند تحقق شيء آخر ويسمى الاول ملزوما والثاني لازما قوله . ذلك بطريق الحكم فلا
 غرض بطريق المنع اما اذا استقصى حيز البحث الى قوله وتقريره لا في الفجوة الدخلة بطريق
 قوله ثم لللازم قد يكون عاما بالنسبة الى الملزوم الى قوله وقد يكون خاصا فيقتضي ان يكون التقسيم على اقسام
 في القسمية العقلية لان اللازم يقتضي ان يكون عاما او خاصا او مساويا بالنسبة الى الملزوم فلا يمتنع
 فبقى على قسمين

1
 الى سلك الصغير
 ما سلكه القدير
 عبد الرحيم لبر محمد
 في ثمنها القدير

صورة المنع المجرد
 مثلاً ان يقول لا نسلم ان يكون
 وصورة المنع مع السند
 مثلاً ان يقول لا نسلم ويقول
 لم لا يكون ان يكون لا يقول
 وصورة الغضب ان يكون لا يقول
 باثبات الحكم المقتضى ان منع المقدم
 السالبي مثلاً لا تحقق الارادة لتحقيق
 الحكم المتعارف فيه ولا يتحقق بالدلائل
 الدالة عليه فإلح



404

ايضا عوجي في المنطق
 سالك على طريق الخلاف

AMER ZADE
 HUSEYIN PASA
 403



الممكنة العامة المخالفة كحما وكيفا والدايمية المطلقة العامة
كذلك والوجودية اللا ضرورية الدائمة او الضرورية الوجودية
اللا دائمة احدي الدائمتين والممكنة الخاصة احدي الضرورية
على ما عرفت فضيفها في الاعانة وكذلك في الكمية فان الكليتين
قد تكذب بان كقولنا بعض الموجود يمكن بعض الموجود
ليس يمكن والمختلفتين في الكمية كما في الجزئية والكلية
لا تصدقان البتة ولا تكذبان كذلك كما يقل كل موجود
يمكن بعض الموجود ليس يمكن فالمتناقضان هما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان قطعاً بخلاف الضدين
فانهما لا يجتمعان ولكن يرتفعان في مادة الامكان كالسواد
مع البياض مثلاً فالخاص ان المناظر قد تكون على الوجه
الاحسن وقد لا تكون والتفرقة بينهما مفتقرة الى القواعد
العقلية فيكون الاطلاع عليها في اللوازم على ما عرفت ان من
اللوازم على المناظر تحرير المباحث وتقديم الاشارة اليها وذلك

تواریخ عالمناظر محرم المباحث و تقدم الاشارة اليها فذكر

لان الكلام من الجانبين يتوجه الى ما يبحث فيه الذاتية
 فلو لم يكن ذلك معيّناً ولا متساراً اليه اشارة عقلية
 كان الاشتغال بالبحث فيه اشتغالا بالاً يعينه
 وفيه من الفساد ما فيه ثم التخرير في الكلام هو افراد
 يقال حرية لا مركذا الى افردة له والافراد على الحقيقة
 لا تحقق الا بما ذكرنا من الشروط فاعتبر ما عرفت
 واعلم بان حرية البحث عما سبيل الحكاية والحكاية
 مما لا دخل عليها كما اذا قال المجلد اولاً النية ليست
 بشرط في الوضوء عند ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله
 شرط عند الشافعي رحم الله فلا يقال عليه لم قلتم بانها
 ليست بشرط اولاً نسلم بانها شرط او هي شرط من
 جهة كذا او ليست بشرط من جهة كذا فانه ما اخبر
 عن كونها شرطاً او ليست بشرط بل يحكي عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه

[illegible]

فلو لم يكن ذلك مُعَيَّنًا ولا مُسَارًّا إليه إشارة عقلية
 لكان الاشتغال بالبحث فيه اشتغالا بالآعينه
 وفيه من الفساد ما فيه غم التحرير في الكلام هو افراد
 يقال حررت فلان كذا المرافدة والاذاعا للحقيقة

لا تتحقق إلا بما ذكرنا من الشرائط فاعتبر بما عرفت
واعلم بأن حرية البحث عما سبيل الحكاية والحكاية
مما لا دخل عليها كما إذا قال المحلل ^{للمحال} أولاً الفيتة ليست

بشرط في الوصوه عند النية واصحابه رحمهم الله
 شرط عند الشافعي رحم الله فلا يقال عليه لم قلتم بانها
 ليست بشرط اولا نسلم بانها شرط او هي شرط من ^{النية}
 جهة كذا اولى ليست بشرط من جهة ^{النية} كذا فانه اخبر

عن كونها شرطاً أو ليست بشرط بل تجلي عن أي سبب
النية
رضي الله عنه

بأنه قال كذا ^{أي بان إباحة} وعن الشافعي رضي الله عنه بأنه قال كذا
 فلم يوجد منه إلا النقل المجرد ^{أي بان إباحة} فإذن لا يلزم عليه إلا
 تحريم ما نقل وتقريره لتحقيق النية ^{أي بان إباحة} بانها ما هي والشرطية
 في الوضوء كذلك ولا حاجة إلى هذا القدر أيضا إذا
 كان المحكوم عليه ^{أي بان إباحة} وفيه في المسئلة ^{أي بان إباحة} من الأمور المشهورة
 التي لا مناقشة فيها غير أنه إذا انتقض باقاة الدليل
 عما أنها ليست بشرط مثلا وتعرض بالدلائل على ما ادعاه
 نصا كان قياسا أو تلاما فالجواب أن يساعده في إقامة
 ذكر الدليل أو لم يساعده أصلا فإن ساعده فيها فظاهر
 وإن لم يساعده أصلا بل يلزم المنع في كل مقدمة من
 مقدمات ذكر الدليل أو بعضها كما إذا قل في النص
 لم قلت بأن اللفظ يتناول ولين تناوله ولكن لم قلت
 بأنه مراد أو داخلة في الإرادة وكيف هو المانع متحقق
 عنهما في هذه الصورة فإنه بطريق المناقضة إذا المناقضة

الدالة

المراد باللفظ
 أي بان إباحة
 أي بان إباحة
 أي بان إباحة
 أي بان إباحة
 أي بان إباحة

فلا ولي أن يقول فانه مناقضة
 في عبارته شاعرا فالد

فما نحن فيه هي إبطال أحد القولين بالآخر وكلام الخصم
 عند المنع مما يحقق ذلك وكذلك في التلازم إذا تمسك المعلق
 بالنص والخصم ينعه ولا يخفى حقيقة في القياس متى قال
 لا يضاف بدليل التلخف في تلك الصورة تعرف من بعد
 عما الحقيقة إن شاء الله تعالى ^{أي بان إباحة} واعلم بأن منع المقدمة
 بآثار الحكم المتنازع فيه يسمى غصبا كما إذا قال السائل مثلا
 لو تحققت الإرادة لتحقق الحكم المتنازع فيه ولا يتحقق
 بالدلائل الدالة عليه ويقال في إطلاق لفظ الغصب عليه
 أن السائل في منع المقدمة لا يكون معارضا فكون المعارضة
 منصب الغير وقد غصب ذلك المنصب فهذا مما لا يلتفت إليه
 في اصطلاح أهل النظر والفقهاء المأخوذ من أئمة الدين
 رضي الله عنهم فإن فيه اتقالات الكلام إلى الكلام قبل الإتمام
 وقد يكون مسموعا عند البعض من الجدل بين المتأخرين
 عما اعتبرا أن المنع لا يجد فيه نفعاً وهو مدفوع بالعناية

أي لا ينفذه
 أي لا ينفذه
 أي لا ينفذه

وهو الشيخ ركن
 الدين رحمه الله
 القميلي

الذهن من الاثر الى المؤثر كالدخان مع النار فاذا شاهدنا
 الدخان دون النار حصل لنا العلم بوجود النار لكون
 الدخان اثر من آثار النار والتعليل ان ينتقل الذهن
 من المؤثر الى الاثر عاكس ذلك كما اذا رأينا النار دون
 الدخان لمحصل لنا العلم بوجود الدخان لكون النار مؤثرة فيه
 وقد يطلق لفظ الاول على الثاني منهما ثم الاثر وان لم يكن
 علته للمؤثر وجوده لكنه علة لعلمنا بوجود ذلك المؤثر
فصل في التلازم والتلازم هو امتناع تحقق
 الملزوم الا عند تحقق اللازم والمغني بالامتناع هو الامتناع في
 اعيان الاطلاق وانه اي التلازم من حيث هو لا يقتضي
 وجوده لا الى وجود اللازم ولا الى وجود الملزوم فان
 حصول المال بما يستلزم حصول الغني جزئيا لم يكن
 المال حاصله ولا الغني كذلك ثم اللازم قد يكون عامما
 بالنسبة الى الملزوم نحو الحيوان بالنسبة الى الانسان
 او بغير واسطة كالاشتغال الانسان
 بدون الجسم بواسطه الحيوان
 يكون دون
 الاشتغال بواسطه
 كاشتغال الانسان
 بدون الحيوان

فانه من لوازم الانسان لكن الانسان خاص
 اذ الخاص هو المستلزم من غير عكس فالانسان كذلك
 وقد يكون مساويا كالناطق بالنسبة الى الانسان لكن
 الانسان لا يكون خاصا يستلزم النطق من غير عكس
 ولا عاما يستلزمه النطق كذلك بل يكون مساويا مستلزما
 لذلك ولا زمالة والمعنى من النطق ما يجري في الجنان
 لا ما يجري على اللسان وان كان للبعض فيما ذكرنا من
 المثال تردد واضطراب فلا نستغلر بالظاهر عليه
 اذ الاستغفال بذلك لا يكون من دأب اهل النظر وعادتهم
 بل تعرض بما هو الظاهر بالنسبة اليه ثم الاظهر فالظاهر
 ولا يمكن ان يكون اللازم خاصا بالنسبة الى الملزوم والا
 يلزم تحقيق الملزوم بدون اللازم والعقل ياباه لما امتنع
 تحقق الملزوم بدون اللازم واذا كان كذلك فلا يستتاب
 ان يكون من لوازم الانسان
 ان يكون مساويا
 ان يكون خاصا
 ان يكون عاما
 ان يكون مستلزما
 ان يكون مستلزما
 ان يكون مستلزما
 ان يكون مستلزما

وانه محال والا لكان شمول العدم من لوازم اللزوم
 في الجملة وانه محال او يقال الوجوب على الفقير عما ذكر التقدير
 من لوازم الاستواء بينهما في اللزوم وانه يخص بالنسبة
 الى الوجوب عليه فلا يكون مدارا له وجودا او عدما
 وحينئذ يلزم الوجوب عليه اذ الوجوب لازم على تقدير تحقق
تحقق الاستواء بالضرورة فلو لم يكن لازما على تقدير تحقق
 العدم في الجملة لكان الاستواء مدارا لوجود او عدما
 والتقدير بخلافه ثم التلازم لا يمكن محققا الا
 وان يتحقق اللازم عند تحقق الملزوم والا يتحقق
 عند عدم تحقق اللازم فيكون عدم الملزوم من لوازم
 عدم اللازم كما ان عدم الانسان من لوازم عدم الجبل
 وكذا عدم الفرس والاهيد وغيرها من الحيوانات
 ولين قال لا يجب الزكاة على الفقير بالمانع عما ذكر
 التقدير فيقول لا نسلم بان المانع متحقق عما ذكر التقدير
 ولين قال المانع اذا كان من النصوص فلا يمكن منعه
 على ذلك التقدير وهو ثابت في الواقع

والمقدور في ذاته فيقول هذا مسلم ولكن لم قلتم هذا التقدير
 بان المانع من النصوص ولين سلطنا بان من النصوص ما يقع
 في وجوبه لا يرد المنع عليه بل على الارادة او على ما هو
 لو ازم الارادة والا فادة وشرائطها ولين قال
 المانع متحقق عما ذكر التقدير فان المانع المستمر
 واقع في الواقع والا لو جبت الزكاة على الفقير في الواقع
 بالمقتضى للوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة
 اموالكم وغيره من النصوص السالمة عن المعارض
 وهو المانع المستمر فان المانع المستمر يمنع الوجوب
 والنصوص بما يقتضيه فيكون معارضا لها ولا يجب
 الزكاة على الفقير في الواقع فتوجد المانع المستمر في
 الواقع والمستمر هو الذي يمتنع على التقدير فيوجد
 المانع على التقدير ولا يمكن للجبل ان يمنع الوجوب
 بالمانع ويقول كما قال السائل عليه فانه يمكن ان يكون
 المستمر عبارة عن مطلق المانع المطلق لان المانع
 المانع مع صفته الاسمية

قوله والافادة لما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالافادة
 فائدة

قوله والافادة لما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالافادة
 فائدة

قوله والافادة لما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالافادة
 فائدة

المانع المستمر بانتفاء نفس المانع في الواقع ولين
 قال كيف يمكن هذا ونفس المانع واقع في الواقع فيقول
 يمكن ان يكون انتفاء المانع المستمر منافيا له في الواقع
 ورافعا اياه كذا ثم المعلق يقول ما ذكرتم وان دأبنا
 وجود المانع عما ذكرنا من التقدير ولكن عندنا ما ينبغي
 فان المانع اذا كان متحققا عا ذكر التقدير والمقتضى
 متحقق يعني حال كون المقتضى متحققا وهو النص
 والقياس كما مر ذكرها فيقع التعارض بينهما على
 ذلك التقدير فان المقتضى مما يقتضي الوجوب على
 ذلك التقدير والمانع منعه كذا ولا يمكن العمل بها
 البتة والتعارض عما خلاف الاصل لا مستلزما للترك
 باحد الدليلين وذلك لان الوجوب على الفقيه عا ذلك
 التقدير لا يخلو من ان يكون ثابتا او لا يكون فان كان
 ثابتا يلزم الترك بالمانع وان لم يكن الترك بالمقتضى يلزم
 والترك بالدليل عا خلاف الاصل اذا اصرح الدليل

اعلم لا اهلالة او نقول التعارض بين الدليلين بما يؤهم
 التناقض في كلام الشارع وفيه من الفساد ما فيه او يقول
 وما ترك على ذلك التقدير فذلك غير متروك في نفس الامر
 لان احد الامرين لازم وهو اما عدم ذلك الدليل او
 وجود مدلوله لقيام الدليل عا احدهما اعني الضرورة
 او الدليل الذي ترك على التقدير وذلك لان الذي ترك
 عا التقدير لا يخلو اما ان يكون موجودا في نفس الامر او لا
 فان لم يكن موجودا فظاهر ان الضرورة تدل عا احدهما
 وان كان فذلك فان ذلك الدليل يدل عا احدهما وهو
 وجود المدلول بالضرورة فيكون الدليل دالا عا
 احدهما فيتحقق احدهما عملا بالدليل واما ما كان
 لا يتحقق الترك بالدليل والترك بالدليل وجوده بدون
 المدلول ومن اللوازم ان نقول في مثل هذا الموضع الدليل

وهو انتفاء الاول وهو عدم الدليل يلزم
 الذي الثاني من وجود مدلوله من انتفاء
 الاول من التناقض

وهو انتفاء الاول وهو عدم الدليل
 الذي الثاني من وجود مدلوله من انتفاء
 الاول من التناقض

تدل على الامر الاول
 فتدل عا احدهما

على عدم ذلك الدليل
 او وجود ذلك الدليل
 في نفس الامر

لا بد على أحدها ولا نقول بتحقيق أحدهما فإن المدعى
 إقامة الدليل على أحدهما لا غير ثم الضرورة الداعية
 إلى هذا التكلف منع الخصم انتفاء اللازم من التركيب عند
 انتفاء التركيب بأحد الدليلين إذ اللازم هو التركيب بأحد
 الدليلين أما التركيب بأحد الدليلين فيمكن أن يكون لازماً
 ويمكن أن لا يكون ولين قال التعارض مما يستلزم
التركيب عما ذكره التقدير فكان التركيب بأحد الدليلين لازماً
 عما ذكره التقدير وإذا كان لازماً عما ذكره التقدير فلا يلزم
 من انتفائه في نفس الأمر انتفاء التعارض على ذلك التقدير
 فنقول اللازم عما ذكره التقدير لا يلزم في نفس الأمر إذا كان
 ذلك التقدير لازماً في نفس الأمر بالضرورة وكذلك على
 العكس وإذا كان كذلك فذلك المنع لا يضرنا بضرورة
 انتفاء ذلك التقدير أو انتفاء التعارض عما ذكره التقدير
 في نفس الأمر إذا كان ذلك التقدير لازماً في نفس

لا بد على أحدها ولا نقول بتحقيق أحدهما فإن المدعى
 إقامة الدليل على أحدهما لا غير ثم الضرورة الداعية
 إلى هذا التكلف منع الخصم انتفاء اللازم من التركيب عند
 انتفاء التركيب بأحد الدليلين إذ اللازم هو التركيب بأحد
 الدليلين أما التركيب بأحد الدليلين فيمكن أن يكون لازماً
 ويمكن أن لا يكون ولين قال التعارض مما يستلزم
التركيب عما ذكره التقدير فكان التركيب بأحد الدليلين لازماً
 عما ذكره التقدير وإذا كان لازماً عما ذكره التقدير فلا يلزم
 من انتفائه في نفس الأمر انتفاء التعارض على ذلك التقدير
 فنقول اللازم عما ذكره التقدير لا يلزم في نفس الأمر إذا كان
 ذلك التقدير لازماً في نفس الأمر بالضرورة وكذلك على
 العكس وإذا كان كذلك فذلك المنع لا يضرنا بضرورة
 انتفاء ذلك التقدير أو انتفاء التعارض عما ذكره التقدير
 في نفس الأمر إذا كان ذلك التقدير لازماً في نفس

عما التقدير بين المانع مطلقاً والمقتضي كذلك على ما
عرف من قبل والتعارض على خلاف الأصل لما تروين
قال لا نسلم بان المانع المستمر متحقق في الواقع على تقدير
كذلك ان يتحقق المانع على ذلك التقدير وانما يكون ان لو كان
ذلك المانع على التقدير هو الواقع في الواقع اما اذا كان مختصاً

باجل الدليلين
استلزامه الترتيب
وهو ما
المقتضي
او المانع

بذلك التقدير كما انما في لزادة الترتيب بالمانع مثلاً فلا
يتحقق فنقول هذا المنع لا يضرنا وذلك لان المدعى
ملزومية نقيض المدعى على انه وهو الوجوب على المدعى
لما هو غير الواقع في الواقع والمدعى متحقق سواء تحقق

بكون المانع مختصاً بذلك
التقدير هو الوجوب
على المدعى
بكون المانع
متروكاً على
لعدم الوجوب
على الفقيه
ايضا فيلزم

المانع المستمر في الواقع او لم يتحقق اذا المانع اللازم على
التقدير لا يخلو من ان يكون واقعاً في الواقع او لا يكون فان
كان واقعاً يتم ما ذكرنا ويلزم عن ذلك ملزومية التقدير
لما هو غير الواقع في الواقع وان لم يكن واقعاً فذلك فان
ذلك المانع من لوازم ذلك التقدير وانما غير واقع في الواقع

بزيادة المانع
بالتقدير
فلا يلزم
من تحقق
المانع على ذلك
التقدير
المانع المستمر
في الواقع فانه

على المدعى
عدم الوجوب
هو

واقعا في الواقع فانه
من ذلك ان يتحقق المانع المستمر

والا فليس
اي واقعة او غير واقعة

وليس قال لا تجب الزكاة على الفقير عما ذلك التقدير

لان اجل الامرين لازم وهو اما وقوع ما هو الواقع على

التقدير في الواقع او وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير

من الحكم في فصل الفقير او عدم الحكم فيه لقيام الدليل على كل واحد

منها كالنصوص والافيسة وغيرها فانها تدل على وقوع ما هو

الواقع على التقدير في الواقع من الاحكام وجوبية كانت

الاحكام او عدمية وكذلك على وقوع ما هو الواقع في الواقع

عما التقدير من الاحكام الثابتة في فصل الفقير واما ما كان يتحقق

الوجوب على الفقير على ذلك التقدير واما اذا لزم الاول وهو وقوع

ما هو الواقع على التقدير في الواقع فظاهر فانه اذا تحقق

عما التقدير لم يتحقق في الواقع ولم يتحقق في الواقع واما اذا

لزم الثاني وهو وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك

فان عدم الوجوب مما هو الواقع في الواقع ثم المجلد اذا قال

لا يتحقق احدهما اصلاً فلهذا يلزم تحقق الامرين الاخرين

واقعا في الواقع او لا
واقعا في الواقع او لا

التقدير ايضا فانه

الاول

ما هو الواقع

على التقدير في

الواقع او لا

الواقع في الواقع

على التقدير فانه

الواقع في الواقع

على التقدير فانه

الواقع في الواقع

على التقدير فانه

الواقع في الواقع

على التقدير فانه

الواقع في الواقع

على التقدير فانه

وهو عديم وقوع ما هو الواقع على التقدير في الواقع او علم
وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك باطلا لانه
اذا تحقق احداهما فلا يتحقق احد الامرين الاولين ^{اي الامرين الاولين} ولين قال
لجائز ان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر ولين قال
الوجوب على الفقيه متحقق على ذلك التقدير وتعرض باحد
هذين الامرين فالبطالان فيه اظهر اذ اللازم من عدم
وقوع ما هو الواقع عدم وقوع البعض بالضرورة ^{اي بالضرورة} وانه
لا يقيد ولين قال المراد منه هو النفي الكلي قال سايك ^{اي سايك}
يقول هبانه كذلك لكنه لا يتعدّد تعدّد اثبات البعض
وانهما يتنافيان وهذا ظاهر واما طريق الدفع فذلك من
وجوه احداهما لن يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي عدم الامرين وهو اما الملازمة بين الوجوبين
او الوجوب ثم ولين منع المغايرة بينهما فنقول الوجوب ^{اي الوجوب}
على الفقيه من لوازم الملازمة بينهما على ذلك التقدير ^{اي على تقدير الوجوب}

وهو عديم وقوع ما هو الواقع على التقدير في الواقع او علم
وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك باطلا لانه
اذا تحقق احداهما فلا يتحقق احد الامرين الاولين ولين قال
لجائز ان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر ولين قال
الوجوب على الفقيه متحقق على ذلك التقدير وتعرض باحد
هذين الامرين فالبطالان فيه اظهر اذ اللازم من عدم
وقوع ما هو الواقع عدم وقوع البعض بالضرورة وانه
لا يقيد ولين قال المراد منه هو النفي الكلي قال سايك
يقول هبانه كذلك لكنه لا يتعدّد تعدّد اثبات البعض
وانهما يتنافيان وهذا ظاهر واما طريق الدفع فذلك من
وجوه احداهما لن يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي عدم الامرين وهو اما الملازمة بين الوجوبين
او الوجوب ثم ولين منع المغايرة بينهما فنقول الوجوب
على الفقيه من لوازم الملازمة بينهما على ذلك التقدير

وهو عديم وقوع ما هو الواقع على التقدير في الواقع او علم
وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك باطلا لانه
اذا تحقق احداهما فلا يتحقق احد الامرين الاولين ولين قال
لجائز ان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر ولين قال
الوجوب على الفقيه متحقق على ذلك التقدير وتعرض باحد
هذين الامرين فالبطالان فيه اظهر اذ اللازم من عدم
وقوع ما هو الواقع عدم وقوع البعض بالضرورة وانه
لا يقيد ولين قال المراد منه هو النفي الكلي قال سايك
يقول هبانه كذلك لكنه لا يتعدّد تعدّد اثبات البعض
وانهما يتنافيان وهذا ظاهر واما طريق الدفع فذلك من
وجوه احداهما لن يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي عدم الامرين وهو اما الملازمة بين الوجوبين
او الوجوب ثم ولين منع المغايرة بينهما فنقول الوجوب
على الفقيه من لوازم الملازمة بينهما على ذلك التقدير

بغاير ملزومه فانه يمكن ان يوجد بدون من حيث انه
لازم ولان الوجوب على الفقيه على ذلك التقدير من لوازم
ملزومية هذا الوجوب لذلك واللازم من الجانبين ما
يستلزم اللازم منها دون الملزوم فتكيد اللازم
وهو الوجوب غير ما هو غير اللازم بالضرورة وبهذا يتبين
ما ذكرتم يعني بدعوى احد الامرين على ذلك التقدير فانه
اذا ادعى احدهما على ذلك التقدير فنفي المعين منهما لا يجدي
نفعاً ولا يمكن للسيايل ان يقول لا يتحقق احدهما
اصلاً ضرورة محقق احد ما ذكرنا من الامرين فانه
اذا الزم الاول منها فقد تعذر عليه ان يقول لا يتحقق
احدهما على ذلك التقدير باصلاً اذ لو تحقق احدهما
على التقدير لنتحقق احدهما في الواقع ولا يتحقق احدهما
في الواقع لا كنه الامر والذالك ^{اي الوجوب على الفقيه} اذ المحلل يقول
لا نسلم بل الملازمة بين الوجوبين من الامور الواقعية

وهو عديم وقوع ما هو الواقع على التقدير في الواقع او علم
وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك باطلا لانه
اذا تحقق احداهما فلا يتحقق احد الامرين الاولين ولين قال
لجائز ان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر ولين قال
الوجوب على الفقيه متحقق على ذلك التقدير وتعرض باحد
هذين الامرين فالبطالان فيه اظهر اذ اللازم من عدم
وقوع ما هو الواقع عدم وقوع البعض بالضرورة وانه
لا يقيد ولين قال المراد منه هو النفي الكلي قال سايك
يقول هبانه كذلك لكنه لا يتعدّد تعدّد اثبات البعض
وانهما يتنافيان وهذا ظاهر واما طريق الدفع فذلك من
وجوه احداهما لن يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي عدم الامرين وهو اما الملازمة بين الوجوبين
او الوجوب ثم ولين منع المغايرة بينهما فنقول الوجوب
على الفقيه من لوازم الملازمة بينهما على ذلك التقدير

وهو عديم وقوع ما هو الواقع على التقدير في الواقع او علم
وقوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير فذلك باطلا لانه
اذا تحقق احداهما فلا يتحقق احد الامرين الاولين ولين قال
لجائز ان يتحقق احدهما ولا يتحقق الاخر ولين قال
الوجوب على الفقيه متحقق على ذلك التقدير وتعرض باحد
هذين الامرين فالبطالان فيه اظهر اذ اللازم من عدم
وقوع ما هو الواقع عدم وقوع البعض بالضرورة وانه
لا يقيد ولين قال المراد منه هو النفي الكلي قال سايك
يقول هبانه كذلك لكنه لا يتعدّد تعدّد اثبات البعض
وانهما يتنافيان وهذا ظاهر واما طريق الدفع فذلك من
وجوه احداهما لن يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي عدم الامرين وهو اما الملازمة بين الوجوبين
او الوجوب ثم ولين منع المغايرة بينهما فنقول الوجوب
على الفقيه من لوازم الملازمة بينهما على ذلك التقدير

الملزوم وعين الملازم وانه يلحق بالقلب وبين
عين الملازم ونقيض اللازم وكذلك بين لازم نقيض
الملازم وعين اللازم وبين نقيض الملازم والملازم
بين الملازم وعين اللازم او ملازمة فاعترفا عرفت
فان الدقيق في التلازم مالا نهية لها **فصل**
في التنافي بين الشبطين والشيان المتنافيان
هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد في زمان واحد
فخواص متنافيين والمتضادين وغيرهما فنقول
من قال ان الحكم في هذه الصورة مع الحكم في تلك الصورة
مالا يجتمعان فالمراد منه انها لا يجتمعان في محل واحد
في زمان واحد لا محالة لكن المجال مختلفة بعضها
اخص بالنسبة الى البعض وبعضها اعم كالحكم الشارع
مثلا فانه اعم بالنسبة الى الحكم في هذا المحل او في ذلك
والمراد من قوله لا محالة انها لا يجتمعان في محل واحد في زمان واحد
فخواص متنافيين والمتضادين وغيرهما فنقول
من قال ان الحكم في هذه الصورة مع الحكم في تلك الصورة
مالا يجتمعان فالمراد منه انها لا يجتمعان في محل واحد
في زمان واحد لا محالة لكن المجال مختلفة بعضها
اخص بالنسبة الى البعض وبعضها اعم كالحكم الشارع
مثلا فانه اعم بالنسبة الى الحكم في هذا المحل او في ذلك

فما عرفت بما عرفت فيما يقال الوجوب على الملازم علم
الوجوب عاين ملك مالا دون النصاب مالا يجتمعان
والثاني ثابت اجماعا فيلزم انتفاء الاول والدليل على عدم
الاجتماع متعدد فانه يمكن ان يتمسك بالنصوص المقتضية
وذلك لانها تدل على الوجوب في تلك الصورة والدال على الوجوب
فيها دال على عدم الاجتماع وكذلك بالنصوص النافية فانه
تدل على عدم الاجتماع في هذه الصورة والدال على عدم اجتماعها
على عدم الاجتماع وكذلك بالنسبة الوجودية والعدمية
فان القياس على تلك الصورة فانه يدل على عدم اجتماعها
الصورة وطريق تعدد الحكم وجوديا كان او عدميا يعرف
من بعد وكذلك بالتلازم كما يقال لو وجبت هنا لوجبت
هنا ولم يجب هنا فلا يجب هنا وعلى هذا بالنسبة الى الغير
وقد يقال في هذا المقام ما قلناه في اثبات التلازم فان
عدم الاجتماع من لوازم اللزوم على ما عرفت لكن نفي الاجتماع
هو عدم اجتماعه مع غيره

سفي احدهما في مثل ما ذكرنا من المثال وهو الذي ضم

اليه ضد المدعي ونقضه من صور الامم فانه لا يتم

لا يتم به الكلام ولا يظهر به الدعوي بعد التام

لوجهين احدهما انه دعوي احدهما من الذين احدهما

لازم الانتفاء كما اذا ادعى عدم الاجتماع وقال لا يجب

هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب

منه بالاجماع فقد ادعى احدهما مع ان احدهما لازم

اهلهم وانه باطل في اصطلاح النظر بان يقال لا يتحقق

احدهما اصلا فانه لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة

على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا وح

يلزم انتفاء ما ذكرتم والكلام فيه نذكر في موضعه

ان شاء الله تعالى والثاني انه وان لم يكن باطلا في نفسه

لكنه معارض مثله كما يقال ما ذكرتم وان دل على عدم

الاجتماع لكن عندنا ما ينفيه وذلك لان عدم هنا

في احدهما في مثل ما ذكرنا من المثال وهو الذي ضم اليه ضد المدعي ونقضه من صور الامم فانه لا يتم لا يتم به الكلام ولا يظهر به الدعوي بعد التام لوجهين احدهما انه دعوي احدهما من الذين احدهما لازم الانتفاء كما اذا ادعى عدم الاجتماع وقال لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فقد ادعى احدهما مع ان احدهما لازم اهلهم وانه باطل في اصطلاح النظر بان يقال لا يتحقق احدهما اصلا فانه لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا وح يلزم انتفاء ما ذكرتم والكلام فيه نذكر في موضعه ان شاء الله تعالى والثاني انه وان لم يكن باطلا في نفسه لكنه معارض مثله كما يقال ما ذكرتم وان دل على عدم الاجتماع لكن عندنا ما ينفيه وذلك لان عدم هنا

في احدهما في مثل ما ذكرنا من المثال وهو الذي ضم اليه ضد المدعي ونقضه من صور الامم فانه لا يتم لا يتم به الكلام ولا يظهر به الدعوي بعد التام لوجهين احدهما انه دعوي احدهما من الذين احدهما لازم الانتفاء كما اذا ادعى عدم الاجتماع وقال لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فقد ادعى احدهما مع ان احدهما لازم اهلهم وانه باطل في اصطلاح النظر بان يقال لا يتحقق احدهما اصلا فانه لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا وح يلزم انتفاء ما ذكرتم والكلام فيه نذكر في موضعه ان شاء الله تعالى والثاني انه وان لم يكن باطلا في نفسه لكنه معارض مثله كما يقال ما ذكرتم وان دل على عدم الاجتماع لكن عندنا ما ينفيه وذلك لان عدم هنا

مع عدم ثمة ما لا اجتماعان بعين ما ذكرتم يعني

باجد الامرين الذين احدهما لازم الانتفاء كما يقال

يجب هنا او يجب منه ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا

وح يلزم الاجتماع بين الوجوب هنا والعدم ثمة

بالضمة فاما اذا اردد الكلام في امر كما اذا قال المشترك

بين الصورتين وهو كون الوجوب محصلا

للمصالح المتعلقة بالوجوب لا يخلو من ان يكون

موجبا لوجوب الزكاة او لا يكون فان كان موجبا

يجب الزكاة في تلك الصورة عملا بالموجب واختصاص

الموجب بالتقدير ظاهر ولين قال لا يجب بالمانع

مستقل يعني بالموجب الموجب الراجح عما يعارضه

وينافيه وان لم يكن موجبا لا يجب في هذه الصورة

بالتنافي السالم عن المعارض القطعي وهو كون المشترك

موجباً راجحاً واختصاص النافي السالم بالتقدير

في احدهما في مثل ما ذكرنا من المثال وهو الذي ضم اليه ضد المدعي ونقضه من صور الامم فانه لا يتم لا يتم به الكلام ولا يظهر به الدعوي بعد التام لوجهين احدهما انه دعوي احدهما من الذين احدهما لازم الانتفاء كما اذا ادعى عدم الاجتماع وقال لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فقد ادعى احدهما مع ان احدهما لازم اهلهم وانه باطل في اصطلاح النظر بان يقال لا يتحقق احدهما اصلا فانه لا يجب هنا او يجب منه بالدليل الدالة على كل واحد منهما ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا وح يلزم انتفاء ما ذكرتم والكلام فيه نذكر في موضعه ان شاء الله تعالى والثاني انه وان لم يكن باطلا في نفسه لكنه معارض مثله كما يقال ما ذكرتم وان دل على عدم الاجتماع لكن عندنا ما ينفيه وذلك لان عدم هنا

مع عدم ثمة ما لا اجتماعان بعين ما ذكرتم يعني

باجد الامرين الذين احدهما لازم الانتفاء كما يقال

يجب هنا او يجب منه ولا يجب منه بالاجماع فيجب هنا

وح يلزم الاجتماع بين الوجوب هنا والعدم ثمة

بالضمة فاما اذا اردد الكلام في امر كما اذا قال المشترك

بين الصورتين وهو كون الوجوب محصلا

للمصالح المتعلقة بالوجوب لا يخلو من ان يكون

موجبا لوجوب الزكاة او لا يكون فان كان موجبا

يجب الزكاة في تلك الصورة عملا بالموجب واختصاص

الموجب بالتقدير ظاهر ولين قال لا يجب بالمانع

مستقل يعني بالموجب الموجب الراجح عما يعارضه

وينافيه وان لم يكن موجبا لا يجب في هذه الصورة

بالتنافي السالم عن المعارض القطعي وهو كون المشترك

موجباً راجحاً واختصاص النافي السالم بالتقدير

من ان يكون ثابتا اولاً يكون فان كان ثابتاً فظاهراً
 وان لم يكن فكذا كذا اذا ^{العدم} لا يشترط الصورتين بالاجماع
 فنقول ^{المعنى} التعرض بالاجماع ضايع في هذا الموضع فانه
 يمكن ان يكون المركب قيمة لا وزناً وان من صور العدم
 عند اي يوسف ومحمد ^{عند اي يوسف ومحمد} هما الله كمال المدين فيكون العدم
 شاملاً للصورتين ^{عند اي يوسف ومحمد} عند ما اذا احتمل هذا فلا نعقد
 الاجماع على انفايه قطعاً هذا اذا تعرض بالمركب مطلقاً
 فاما اذا تعرض بالمركب وزناً وقيمة او وزناً قيمة او قيمة
 لا وزناً والا فليكن ^{عند اي يوسف ومحمد} تعرض بالمركب قيمة لا وزناً على
 ما عرف فانه اذا تعرض بالمركب وزناً قيمة والسائل
 ينتهض بالمعارضة كما مر ذكرها ويتعرض بالاجماع
 كذلك فلا مجال للمنع الاعلى احد قولي الشافعي لانه نقل
 عنه قولان في مال المدعي والمركب من صور العدم
 عند قول واحد فيكون العدم شاملاً للصورتين
 على احد قوليه هذا اذا كان له قولان في الحكم المتنازع فيه
 على المدعي

فاما اذا قال بالحكم فيه قوله واحداً كمال الصبي
 مثلاً فانه يعارض بمثله كما اذا قال المعلن الوجوب
 في مال الصبي مع العدم في المركب وزناً لا قيمة
 مما لا يجتمعان الى اخر ما مر فالسائل يقول العدم
 في مال الصبي مع الوجوب في ذلك المركب مما لا يجتمعان
 يعني ما ذكرتم فاعتبر بما عرفت في كل صورة من صور
 الخلاف وان كان فيه روايتان عن مجتهد في العلم
 الذي ضم اليه ضد المدعي او نقيضه كما نقل عن اي يوسف
 رحمه الله في الزكوة انها يجب بصفة التوسع كما هو
 رضي الله عنه وبصفة التصيق كذلك كما هو مذهب
 الشافعي رحمه الله فيضم اليه نقيض المدعي في الحل مثلاً
 ويقال العدم في حلي النساء مع الوجوب بصفة
 التصيق في حلي الرجال مما لا يجتمعان اما بالنصوص
 او بالاقيسة كما مر ذكرها

عاقلنا الوجوب على المدعي
 مع العدم على من قلنا
 دون النصاب مما لا يجتمعان

والفقير
 على هذا بالنسبة

أما يقال المشرك بينهما لا يخلو من أن يكون
موجباً لوجوب الزكاة أولاً لكونه فان كان موجباً
تجب الزكاة في حلي النساء عملاً بالموجب وليس منع
فذلك مدفوع عما عرّف ولن يكتفى موجباً فلا تجب
بصفة التصديق في حلي الرجال بالنسبة في السالم عن
المعارض فان المشترك إذا لم يكن موجباً للوجوب
مطلقاً فلا يكون موجباً للوجوب مقيّداً إذا المطلق
في ضمن المقيّد وإذا لم يكن عدمه إلا اجتماع لزوم وجوب
الزكاة في صورة النزاع وذلك لأن الوجوب بصفة
التصديق في تلك الصور لا يخلو من أن يكون ثابتاً
أولاً لكونه فان كان ثابتاً فظاهر وإن لم يكن فذلك
إذا عدمه لا يشتمل الصورتين بالأجماع أما عندنا فلا
تتفادى عدمه هنا فاما عندنا فلا تتفادى عدمه
فإن سألنا عن المثل وذلك لأنه قال الوجوب في حلي
النساء مع عدم الوجوب بصفة التصديق في حلي
الرجال

فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء
فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء

فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء
فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء

الرجال
الرجال
الرجال

أو العدم في حلي النساء
أو العدم في حلي الرجال
أو العدم في حلي النساء
أو العدم في حلي الرجال

مما لا يجتمعان بعين ما ذكرتم ويلزم منه العدم
في حلي النساء إذا الوجوب بصفة التصديق في حلي
الرجال لا يخلو من أن يكون ثابتاً أولاً لكونه فان لم يكن
ثابتاً فظاهر وإن كان فذلك إذا الوجوب لا يشتمل
الصورتين بالأجماع فتقول التعرض بالأجماع ضابط
فإن الوجوب شامل للصورتين عما ذهب إلى يوسف
رحم الله وعلى هذا في الغير من الصور كما يقال مثلاً
من جانب الشافعي أن العدم في مال الصبي مع الوجوب
في حلي البالغة مما لا يجتمعان لما مر ويلزم من هذا
وجوب الزكاة في مال الصبي وذلك لأن الوجوب
في حلي النساء لا يخلو من أن يكون ثابتاً أولاً لكونه فان
كان ثابتاً فظاهر وإن لم يكن فذلك إذا العدم
لا يشتمل الصورتين بالأجماع فانه يتم سألنا عن
المثل كذلك من حيث أنه نقل عن الشافعي رحمه الله
قوله أن في حلي النساء

فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء
فإن كان موجباً للوجوب في حلي الرجال
فإن كان موجباً للوجوب في حلي النساء

الرجال ثابتاً وكذلك
يلزم العدم في حلي
النساء

المقتضية أو النافية
أو بالتزديد

الوجوب في حلي الرجال
الوجوب في حلي النساء

الرجال
الرجال
الرجال

وسر العون وغيرها ثم الذي يكون مداراً وجوداً
 وعدمًا فلا يمكن ان يكون متعددًا ان امكن وجود
 البعض من الافراد دون البعض والا يلزم المجال
 وهو عدم الدايمة وجوده على تقدير ممكن وهو
 وجود البعض منها دون البعض ولهذا يزاحم
 بعضها بعضاً ويقال المدار على هذا التفسير
 علة عقلية والذي يكون مداراً وجوداً لا عدمًا
 فانه يمكن ان يكون متعددًا كالهيئة والتصدق
 والارث لثبوت الملك وغيرها من الاسباب
 والامارات الشرعية في الغير فان كل واحد منها
 مدار وجوداً لا عدمًا فانه يمكن ان يكون متعددًا
 كالحبة والتصدق والارث عما عرف وكذا
 ما يكون مداراً عدمًا وجوداً فانه يمكن ان يكون
 متعددًا نحو الطهارة واستقبال القبلة وسر
 العورة لجواز الصلوة وغيرها من الشرايط

اي المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض
 المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض

في الغير فان كل واحد منها مداراً وجوداً وجوداً
 وقد يقال في الخلا فيات ان المدار اذا لم يكن
 معين لا يتم اي لا يتم به الكلام ولا يظهر الدعوى
 فانه هو المعارض مثله كما يقال في مشقة الاكل
 والشرب مثلاً شئ متحقق هنا موجب لوجوب الكفاة
 فان وجوب الكفاة دارمة وجوداً وعدمًا ما وجوداً
 ففي الوقاع اول مرة فان ذكر الشئ موجود فيه والكفاة
 واجبة ولين منع وجود ذلك الشئ في فصل الوقاع
 فنقول نغني به شئ من الاشياء الموجودة فيها كفساد
 الصوم الواجب عليه ابتداءً او افساد الصوم
 الواجب عليه او التعبد في الافساد او الافساد في
 التعبد باحد الافعال الثلاثة او المجموع او بعض المجموع
 دون البعض وفيه تعدد ما فيه واما عدمه ففي
 فصل الحصة والنواة فان ذكر الشئ معدوم فيه والكفاة
 غير واجبة ولين منع عدم عام مذهب ما لم تقع
 الصوم بالحصاة والنواة احدهما

اي المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض
 المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض

اي المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض
 المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض

اي المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض
 المدار الذي
 وجوده او عدمه
 لا يكون متعددًا
 وجود البعض من الافراد
 دون البعض

والغنى

وَلَمَّا كَانَ الْوَجُوبُ دَائِرًا مَعَ الْهَيْكَلِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا
 يَكُونُ الْهَيْكَلُ عِلَّةً لِلْوَجُوبِ فَإِنْ دَوَّرْنَا الْأَثَرُ مَعَ الشَّيْءِ
 وَجُودًا أَوْ عَدَمًا أَيْ كَوْنِ الْمَدَارِ عِلَّةً لِلدَّائِرِ كَمَا فِي النِّظَائِرِ
 فَإِنَّ أَهْلَ الطَّبِيعِ وَالنَّبْجِ وَالْعَرَفِ لَمَّا شَاهَدُوا بَعْضَ
 الْأَثَرِ مَرْتَبَةً عَلَى بَعْضِ الْأَغْذِيَّةِ وَالْأَدْوِيَّةِ وَالْإِتِّصَالِ
 الْكَوْنِيَّةِ وَالتَّنَبُّهُ بِزِيَادَةِ لِقَاءِ الرَّدِيَّةِ حَصَلَ لَهُمْ
 الظَّنُّ بِعِلَّةِ الْمَدَارَاتِ لِلدَّائِرَاتِ وَلَيْنَ قَالَ لَا نَسْلَمُ
 عَرَفَانِهِمْ بِالْأَدْوَارِ بَلْ تَلَقَّيْنَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْحُكَمَاءِ الْفَائِزِينَ
 بِالْهَامَاتِ صَافِيَةً وَمَنَامَاتٍ صَادِقَةً فَنَقُولُ مَا ذَكَرْتُمْ
 وَإِنْ كَانَ وَارِدًا عَلَى غَيْرِ الْعَرَفِيَّةِ مِنَ الشَّوَاهِدِ لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ
 وَارِدًا عَلَيْهَا وَفِيهَا مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ فَإِنْ تَمَّ هُوَ الْأَمُورُ
 الْعَرَفِيَّةِ فَلَا يَنْسَخُ أَنْ كَانَ لَا حَدَّ لِلْعَرَفِ عِبَارَةً عَمَّا كَانَ
 مُتَقَرَّرًا فِي الْعُقُولِ وَتَلَقَّيْتُهِ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ بِالْقَبُولِ
 وَلِأَنَّ الْعُقُلَاءَ بَاجِعَهُمْ يَحْتَقِدُونَ عِلَّةَ الْمَدَارِ وَالْعُلَمَاءَ
 يُعَلِّمُونَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَلَوْلَا أَنَّهُ عِلَّةٌ لَكَانَ اعْتِقَادُهُمْ
 عَلَى الْخَطَاةِ وَتَعْلِيلُهُمْ بِذَلِكَ كَذِبًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنْ أَجْمَعَهُمْ
 عَلَى الْخَطَاةِ وَتَعْلِيلُهُمْ بِذَلِكَ كَذِبًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنْ أَجْمَعَهُمْ

في قوله
 بالهوامات صافية
 وهو اجتماع النقيضين

وتعليلهم به

أي على الخطأ
 وتعليلهم
 بغيره
 أي ليس اعتقادهم
 بتعليلهم كذا ليس
 خطأ فإلن

عَلَى الْخَطَاةِ طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ وَالذَّلِيلِ
 وَلَيْنَ قَالَ ^{أي بعد زمان} ^{لخصم اصنفها في} وَجُوبُ الْكِفَانَةِ كَمَا دَارَعَ الْهَيْكَلُ
 فَلِذَا لَكَ دَائِرَةُ الْوَقَاعِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا أَوْ جُودًا فِي
 فَصْلِ الْوَقَاعِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَإِنَّ الْوَقَاعَ مَوْجُودٌ فِيهِ وَالْكَفَانَةُ
 وَاجِبَةٌ وَأَمَّا عَدَمًا فَعَلَى الْإِفْطَارِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مَرَّةً ثَانِيَةً ^{فصل}
 وَمَتَى كَانَ الْوَقَاعُ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا فَلَا مَكْنَ
 أَنْ يَكُونَ الْهَيْكَلُ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا إِذْ لَوْ كَانَ
 الْهَيْكَلُ مَدَارًا بَعِيدًا وَالْوَقَاعُ كَذَلِكَ يَلْزِمُ الْمَحَالُ وَهُوَ
 اجْتِمَاعُ النَّقِیْضِیْنِ أَعْنَى وَجُوبِ الْكِفَانَةِ وَعَدَمِ الْوَجُوبِ ^{أي عدم وجوب الكفانة}
 فَمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الصُّورَةِ بِعَنْ الْإِفْطَارِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
 أَوَّلَ مَرَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَيْكَلَ إِذَا كَانَ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ
 لَوَجِبَتْ الْكِفَانَةُ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ لَوْجُودِ الْمَدَارِ فِيهَا
 وَهُوَ الْهَيْكَلُ فَلَا يَجِبُ كَذَلِكَ حُرْفَةٌ ^{أي حذف} انْتِفَاءً الْمَدَارِ وَهُوَ
 الْوَقَاعُ فَيَلْزِمُ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضِیْنِ وَكَذَلِكَ عَلَى الْإِفْطَارِ
 بِالْوَقَاعِ مَرَّةً ثَانِيَةً ^{نتیجة}

النقيضين
 وهو اجتماع
 الكفانة وعدم
 وجوبها اصنفها في

فانها تجب في تلك الصوة ضرورة تحقيق المدار
 فيها وهو الوقاع فلا تجب ايضا ضرورة انتفاء المدار
 فيها وهو الهتك اول مرة فنقول نحن لا ندعي المدارية
 وجود اني فضل الوقاع على التعيين بل ندعي في كل صوة
 من صور الوجوب اولاً بأن نقول وجوب الكفاية دار
 مع الهتك وجود او عدمها اما وجود افني كل صوة من
 صور الوجوب اول مرة ولين منع تحقيق الهتك فيها
 فنقول كل صوة من صور الوجوب اولاً لا تخلو من
 ان يكون من صور الوقاع اول مرة او من صور الكل
 والشرب كذلك ولا مجال للمنع اذا كان المراد به ما يكون
 منها والهتك متحقق في الكل فيكون متحققاً فيما ذكرناه
 واما عدمنا في كل صوة من صور الكل والشرب مرة
 ثانية والدوران على هذا التفسير لا يدل على مدارية
 الهتك وجود او عدمها فانه لا يمكن للخصم ان يقول دار
 مع الوقاع وجود او عدمها وجوداً افني كل صوة

في كل صوة

فانها تجب في تلك الصوة ضرورة تحقيق المدار
 فيها وهو الوقاع فلا تجب ايضا ضرورة انتفاء المدار
 فيها وهو الهتك اول مرة فنقول نحن لا ندعي المدارية
 وجود اني فضل الوقاع على التعيين بل ندعي في كل صوة
 من صور الوجوب اولاً بأن نقول وجوب الكفاية دار
 مع الهتك وجود او عدمها اما وجود افني كل صوة من
 صور الوجوب اول مرة ولين منع تحقيق الهتك فيها
 فنقول كل صوة من صور الوجوب اولاً لا تخلو من
 ان يكون من صور الوقاع اول مرة او من صور الكل
 والشرب كذلك ولا مجال للمنع اذا كان المراد به ما يكون
 منها والهتك متحقق في الكل فيكون متحققاً فيما ذكرناه
 واما عدمنا في كل صوة من صور الكل والشرب مرة
 ثانية والدوران على هذا التفسير لا يدل على مدارية
 الهتك وجود او عدمها فانه لا يمكن للخصم ان يقول دار
 مع الوقاع وجود او عدمها وجوداً افني كل صوة

من صور الوجوب اولاً اذا المحلل يمنع تحقيق
 الوقاع فيها ولا يمكن له ان يقول مثل ما قال به المحلل
 فان صور الا فطار بالاكل والشرب اول مرة من صور
 الوجوب عند ولا يكون الوقاع متحققاً فيها واذا كان
 كذلك فالدوران على ما ذكرنا من التفسير لا يدل على مدارية
 الهتك ولين قال دار مع ما يكون مختصاً بتلك
 الصوة وهي صوة الوقاع اول مرة اذا المختص متحقق
 فيها نحو الوقاع وغيره والكفاية واجبة واختصاص
 الوقاع بها ظاهر فان الاختصاص هو الا فراد قطع
 الشركة فنقول دار مع المشترك كذلك اذا المشترك متحقق
 فيها والكفاية واجبة ولين قال لا نسلم بان هذا
 غير الاول فنقول الهتك هو المشترك بالضرورة اما
 المشترك فلا ضرورة فيه ان يكون مشتركاً ولين قال
 وجوب الكفاية دار مع المختص بتلك الصوة والا لا يجب
 الكفاية فيها بالنافي السالم مرة الشرب

في كل صوة

فانها تجب في تلك الصوة ضرورة تحقيق المدار
 فيها وهو الوقاع فلا تجب ايضا ضرورة انتفاء المدار
 فيها وهو الهتك اول مرة فنقول نحن لا ندعي المدارية
 وجود اني فضل الوقاع على التعيين بل ندعي في كل صوة
 من صور الوجوب اولاً بأن نقول وجوب الكفاية دار
 مع الهتك وجود او عدمها اما وجود افني كل صوة من
 صور الوجوب اول مرة ولين منع تحقيق الهتك فيها
 فنقول كل صوة من صور الوجوب اولاً لا تخلو من
 ان يكون من صور الوقاع اول مرة او من صور الكل
 والشرب كذلك ولا مجال للمنع اذا كان المراد به ما يكون
 منها والهتك متحقق في الكل فيكون متحققاً فيما ذكرناه
 واما عدمنا في كل صوة من صور الكل والشرب مرة
 ثانية والدوران على هذا التفسير لا يدل على مدارية
 الهتك وجود او عدمها فانه لا يمكن للخصم ان يقول دار
 مع الوقاع وجود او عدمها وجوداً افني كل صوة

وعليه قول الشاعر خف يا كريم على عرض يد نبيك الدرس
مقال كل سفيه لا يقاس بكاد في الشرع يقال قاس عليه
ليدل على البناء فان انتقال الصلة للتصمين ثم الحكم
يضاف الى العلة حقيقة وعليه اهل التحقيق من العلماء
وقد يضاف الى الحكم كذلك وعليه اهل الجدل منهم و
بالاجماع سبيله ان يقال الوجوب ثابت في المضروب فلذا في
صورة النزاع كحلي النساء مثلا بالقياس عليه لان
الوجوب في المضروب انما كان تحصيله للمصالح المتعلقة
بالوجوب كتطهير المزكي وغيره بشهادة المناسبة
فقولنا الوجوب في المضروب انما كان تحصيله للمصالح المتعلقة
بالمضروب هو الاضافة في الدعوى والدليل على هذا لا
على الاضافة هو المناسبة والمناسبة في اللغة هي
الموافقة بين شيئين مفاعلة من النسبة وفي
اصطلاح النظر مباشرة الفعل الصالح لحصول المطلوب
فالعمل تدعى الاضافة في الاصطلاح بالمناسبة فيه
فلو منع السائل تحقيق المناسبة في تلك الصورة فنقول
انها هي المتحققة فيها فان المصلحة المتعلقة بالوجوب

المراد بالصلة كلة على البناء بكونه على حقيقة اصحابه اي حقيقة الوجوب الزكي على وجه القياس على البناء بكونه على وجه القياس على وجه القياس

المراد بالصلة كلة على البناء بكونه على حقيقة اصحابه اي حقيقة الوجوب الزكي على وجه القياس على وجه القياس على وجه القياس

امر مطلوب ولين منع المطلوبة فيقول انها هي المطلوبة
في التحقيق عند الحكماء بالعقل كذلك فان كل عاقل روي
بين ان يحصل مصالح الاغنياء والفقراء فانه تحت الحصول
على عدم الحصول والوجوب طريق صالح لحصول ذلك المطلوب
لانه لو وجد يوجد ذلك المطلوب ولولا لم يوجد فلا نفي بكونه
طريقا صالحا سوى هذا فيقولنا لو وجد يوجد ذلك المطلوب
يكفي في كونه صالحا فلا يزاو عليه الا وان يكون الزايد ضروري
الثبوت كما هو المذكور في المقدمة والشرع حكم بالوجوب في تلك
الصورة فتوجد المناسبة عما مر تفسيرها فيها وبين السائل
المناسبة لا توجد في تلك الصورة الا وان يكون حكم الشرع
هو المباشرة فاما اذا لم يكن فلا فنقول المعنى من
المباشرة هو ارادة الفعل واثباته مطلقا وبين قال
سلمنا بانها هي المتحققة في تلك الصورة ولكن لم قلتم بانها
هي الموجبة للاضافة فنقول موجبة المناسبة وذلك لانها
ظاهرة اذا كان المعنى بالموجب ما لو جرد النظر اليه فغلب
على الظن ثبوت موجب فان الظن بالاضافة دافع

المراد بالصلة كلة على البناء بكونه على حقيقة اصحابه اي حقيقة الوجوب الزكي على وجه القياس على وجه القياس على وجه القياس

المراد بالصلة كلة على البناء بكونه على حقيقة اصحابه اي حقيقة الوجوب الزكي على وجه القياس على وجه القياس على وجه القياس

ما في أصله من الغلبة على ظننا انه انما
 يتناول محصول الشبع وكذلك في التجارة لخصو
 الرخ واما عدم ما فظاهر وعلى هذا في الغيرة
 النظائر كادار وخلص النفس عن العقوبات
 والمثوبات وخلص النفس عن العقوبات والمثوبات
 المدارعة للداير على ما عرف في الفصل الاول
 يعرف بالتأمل

على ما ذكرنا من التفسير وجود او عدم ما وجودا في
 اكل الطعام والتجارة فاننا اذا راينا شخصا يتناول
 ما يصلح للشبع وتحصل منه غلب على ظننا انه انما
 يتناول لخصو الرخ وكذلك في التجارة لخصو
 الرخ واما عدم ما فظاهر وعلى هذا في الغيرة
 النظائر كادار وخلص النفس عن العقوبات
 والمثوبات وخلص النفس عن العقوبات والمثوبات
 المدارعة للداير على ما عرف في الفصل الاول
 يعرف بالتأمل

ان شاء الله تعالى ولين قال الحكم في الاصل ايضا
 الى المشترك فان الاصل راجح على الفرع والمعنى
 ان يكون مشتركا على ما لا يشتمل عليه الفرع من المعاني
 المستدعية للحكم ولا شك في ان الرجحان على هذا التفسير مما يقتضي
 الوجوب في الاصل والثاني تنفي فلو لم يكن الاصل راجحا
 على الفرع لما ثبت الحكم في الاصل والثاني تنفي فلو لم يكن الاصل راجحا
 على الفرع لما ثبت الحكم في الاصل والثاني تنفي فلو لم يكن الاصل راجحا

الحكم في الاصل راجح على الفرع
 الحكم في الاصل راجح على الفرع

يعني صورة العدم كاللآلئ والجواهر وامثالها وقد
 وجب فيه فنكون راجحا ولين منع مانعة الرجحان فيقول
 رجحان الاصل على الغير فرعا كان ذلك الغير او نقض
 ما في الاضافة الى المشترك اذ الرجحان مانع عن الاضافة
 او ملزوم لعدم الاضافة وذلك لانه اذا لم يكن مانعا ولا ملزوما
 كان الحكم في الاصل مضافا الى المشترك بينه وبين النقص
 بالنسبة السالبة عن معارضة كونه مانعا او ملزوما
 ولا تضاد بالافتقار فان الالية من الطرفين انتقوا عما
 افتراقهما في الحكم وعدم الافتراق من لوازم الاضافة ولين
 منع المعلة كونه لا زما فذلك المنع يقدح في كلامه غير انه
 يقول لا نسلم بان الاصل اذا لم يكن راجحا لما ثبت الحكم فيه
 بل يثبت بما هو مقتضى للوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم
 اذ واركة اموالكم ولا مجال للسائل ان يمنع النص ودلالة
 على تقدير عدم الرجحان اذا كان قطعيا اذ التقدير
 في حيزه مكان والممكن لا ينافي الواجب ولا فساد ان كان

الحكم في الاصل راجح على الفرع
 الحكم في الاصل راجح على الفرع
 الحكم في الاصل راجح على الفرع

وإن كان الأصل في الشيء
موجوداً في الأصل
فإن كان في الفرع
فإن كان في الأصل
فإن كان في الفرع

ولين قال ما ذكرنا راجح ضرورة كونه سالماً عن المعارض
ومؤيداً بالأصل إذا كان الأصل في النصاب عدم وجوب الأداء
فالمحلل يقول ما ذكرنا راجح لكونه مقتضياً ومؤيداً بالقياس
على الواقع واستصحاب الواقع أو بقوله لا نسلم بأن الأصل
إذا لم يكن راجحاً لما ثبت الحكم فيه بل يثبت بالقياس على
الوجوب في أحدهما أعني الأصل أو الفرع ولكن منع الحكم في
أحدهما عما ذكرنا التقدير فالمحلل يقول الوجوب ثابت
في أحدهما إما في الواقع أو على ذلك التقدير بالأفتاف
فيثبت في الأصل عما ذكرنا التقدير بالقياس عما هو
الثابت في أحد الزمانين من الحكم في أحدي الصورتين
السالم عن المعارض القطعي وهو العدم فيها دائماً
في الواقع وعلى ذلك التقدير أو يقول ما ذكرنا من دل على
رجحان الأصل على الفرع ولكن عندنا ما ينفيه فأنه إذا كان
راجحاً كان الرجحان مختصاً بالأصل عما يغني عنه راجحاً
على الغير فرعاً ونقضاً بخلاف كل واحد منهما وذلك لأن الأصل
راجح على النقض بالأفتاف فلو كان راجحاً على الفرع لكان

وإن كان الأصل في الشيء
موجوداً في الأصل
فإن كان في الفرع
فإن كان في الأصل
فإن كان في الفرع

راجحاً على الفرع وعلى النقض كذلك فلو كان الرجحان على الغير
كلاً وجلة مختصاً بالأصل إذا اختصاً هو الأفراد
وقطع الشركة وأنه محقق في الأصل لا غير لا استحالة
رجحان الفرع على الأصل وعلى النقض على تقدير رجحان الأصل
على الفرع وكذلك رجحان النقض على الأصل وعلى الفرع
نعلم بأنه إذا كان راجحاً كان الرجحان مختصاً به والرجحان
غير مختص بالأصل لأن الغير راجح عليه وهو غير راجح على الغير
فرعاً كان ذلكاً ونقضاً لقيام الدليل على كل واحد منهما
أما على الأصل فظاهر إذا كان الفرع هو الغير وأنه راجح عليه لكونه
مساوياً مع الأصل في الوزن زائداً عليه في المالبية وذكر لأن
الكلام فيما إذا كان يعمه على الضعف من الأصل وزائداً عليه
عام وأما الثاني فكذلك إذا المناسفة مما يدل على المساواة بين الأصل
والفرع وما يدل على المساواة فأنه دال على عدم الرجحان بالفرق
لأنه يقول لا يكون راجحاً لكونه قاصراً عن الغير ومساوياً له
من الدلائل بل من قبل أن الدال على المساواة دال على القصور
على الأمرين

وإن كان الأصل في الشيء
موجوداً في الأصل
فإن كان في الفرع
فإن كان في الأصل
فإن كان في الفرع

2/ لا صفة على هذا التقدير بما يدل عليه من الدلائل وليس الدلالة
 منع على ذكر التقدير فنقول ما يدل على الوجوب في الواقع ^{الواجب أو ما يستحق}
 فانه هو المتصف بصفة كونه مستمرا لانه اذا لم يكن ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 لما ثبت الوجوب فيه بالنافي السالم عن المعارض وهو الدليل ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 المستمر وقد وجبت فيه فليكن متصفا والمتصف بقى على ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 التقدير فليكن الدليل ثابتا على ذلك التقدير ثم السال يقول ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 ايضا كما قال المحلل في التلازم ان ما ذكرتم وان دل على ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 وجود ما يدل على ذلك التقدير لان عندنا ما يدل على العدم ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 وذلك لان الدال على عدم الوجوب متحقق على ذلك التقدير ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 فلو كان ما ذكرتم وهو الدال على الوجوب متحققا لوقع ^{المتصف بصفة كونه مستمرا}
 بينهما على ذلك التقدير

نصافي الى ما هو الموجود في الاصل بالنسبة الى الموجود
وهو تطهير المذكور اذ فيه حاجة الفقيه عدم ضرورة التخصيص
فيه من الامور المناسبة امر مطلوب والوجوب طريق صالح
لما مر واذا كان مضافا اليه وانه جائز العدم في الفرع لجواز
ان لا يكون الوجوب ثابتا فيه فيضاف الى ما هو جائز العدم
في احدهما ويلزم من هذا ان لا يكون مضافا الى المشترك لانه
لا يمكن ان يكون جائز العدم في احدهما وانه هو الثابت فيهما

قطعا فالعلل يقول المدعى اضافة الحكم الى ما هو اللازم فيها
او في الفرع على تقدير لزوم في الاصل وان هو المشترك بينهما
ولين قال هو المشترك بينهما على تقدير لزوم في الاصل
واللزوم غير لازم فيه فقول انه هو المشترك بينهما في الجملة
والمدعى اضافة اليه وولين قال المشترك بينهما في الجملة
لا يكون لازما في الاصل لزوما قطعيا

ممكن الوقوع في الواقع لانه اذا لم يكن واقعا على التقدير
كما كان واقعا في الواقع لا يكون ذلك التقدير الممكن في
الواقع ممكنا في الواقع هذا خلف هذا اذا ادعى احدهما
في الواقع اما اذا ادعى احدهما على تقدير عدم احدهما فلا
يكن للسائل ان يقول لو تحقق احدهما كانت الاضافة
متحققة اما بالضرورة او بالمناصفة وليس يتسبك بالمناصفة
على التبعين فالمحلل يقول لا يكون الاضافة متحققة
اذ لو كانت متحققة لكانت متحققة بدون الحكم في الفرع
والمجموع غير واقع لما مر من الدلالة على الحكم وعدم
الاضافة ولين قال سئلنا بان احدهما متحقق
على تقدير عدم احدهما ولكن لم قلتم بان احدهما متحقق
في الواقع فنقول يتحقق احدهما في الواقع لانه اذا
تحقق احدهما على تقدير عدم احدهما لتحقق الافتراق
بينهما على التقدير لا محالة وذلك الافتراق في الواقع لا يخلو
من لئلا يكون واقعا في الواقع اولا يكون فان كان واقعا
فظاهر وان لم يكن فكذا ضرورة انتفاء التقدير وهو
عدم احدهما او فنقول التقدير لا يخلو من لئلا يكون واقعا

ممكن الوقوع في الواقع لانه اذا لم يكن واقعا على التقدير
كما كان واقعا في الواقع لا يكون ذلك التقدير الممكن في
الواقع ممكنا في الواقع هذا خلف هذا اذا ادعى احدهما
في الواقع اما اذا ادعى احدهما على تقدير عدم احدهما فلا
يكن للسائل ان يقول لو تحقق احدهما كانت الاضافة
متحققة اما بالضرورة او بالمناصفة وليس يتسبك بالمناصفة
على التبعين فالمحلل يقول لا يكون الاضافة متحققة
اذ لو كانت متحققة لكانت متحققة بدون الحكم في الفرع
والمجموع غير واقع لما مر من الدلالة على الحكم وعدم
الاضافة ولين قال سئلنا بان احدهما متحقق
على تقدير عدم احدهما ولكن لم قلتم بان احدهما متحقق
في الواقع فنقول يتحقق احدهما في الواقع لانه اذا
تحقق احدهما على تقدير عدم احدهما لتحقق الافتراق
بينهما على التقدير لا محالة وذلك الافتراق في الواقع لا يخلو
من لئلا يكون واقعا في الواقع اولا يكون فان كان واقعا
فظاهر وان لم يكن فكذا ضرورة انتفاء التقدير وهو
عدم احدهما او فنقول التقدير لا يخلو من لئلا يكون واقعا

اولا يكون وايتا كان يتحقق احدهما او يقول ما هو
منها للتقدير لا يخلو من ان يكون واقعا اولا يكون وايتا كان
يتحقق احدهما ولين قال لا يتحقق احدهما اصلا
اذ العدم في المتنازع ما يستلزم عدم كل واحد مما ذكرتم
لان بتقدير العدم لا يتحقق الحكم في الفرع بالضرورة
ولا يتحقق الاضافة ولا صل كذلك
من الدلالة على عدم الاضافة السلامة عن معارضة
الاتحاد بينهما في الحكم ولما كان العدم مستلزما لعدم
كل واحد منهما فذا فداو الدليل دل على العدم كالنصوص
النافية وغيرها فيكون الدليل دالا على الملزوم فتتحقق
هذا الملزوم وهو العدم في الفرع او ملزوم من ملزومات
عدم كل واحد منهما نحو النقيض لا احدهما مطلقا او
ما يساويه او الضد او ما ينافيه او يقول اذا كان الدليل
دالا على الملزوم وهو العدم في الفرع يتحقق هذا الملزوم
او اللازم او يقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
او اللازم فاما اذا كان
الدليل دالا على الملزوم
او اللازم اي ملزوم كان
فذا فداو الدليل دل على العدم كالنصوص
النافية وغيرها فيكون الدليل دالا على الملزوم فتتحقق
هذا الملزوم وهو العدم في الفرع او ملزوم من ملزومات
عدم كل واحد منهما نحو النقيض لا احدهما مطلقا او
ما يساويه او الضد او ما ينافيه او يقول اذا كان الدليل
دالا على الملزوم وهو العدم في الفرع يتحقق هذا الملزوم
او اللازم او يقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
او اللازم فاما اذا كان

اولا يكون وايتا كان يتحقق احدهما او يقول ما هو
منها للتقدير لا يخلو من ان يكون واقعا اولا يكون وايتا كان
يتحقق احدهما ولين قال لا يتحقق احدهما اصلا
اذ العدم في المتنازع ما يستلزم عدم كل واحد مما ذكرتم
لان بتقدير العدم لا يتحقق الحكم في الفرع بالضرورة
ولا يتحقق الاضافة ولا صل كذلك
من الدلالة على عدم الاضافة السلامة عن معارضة
الاتحاد بينهما في الحكم ولما كان العدم مستلزما لعدم
كل واحد منهما فذا فداو الدليل دل على العدم كالنصوص
النافية وغيرها فيكون الدليل دالا على الملزوم فتتحقق
هذا الملزوم وهو العدم في الفرع او ملزوم من ملزومات
عدم كل واحد منهما نحو النقيض لا احدهما مطلقا او
ما يساويه او الضد او ما ينافيه او يقول اذا كان الدليل
دالا على الملزوم وهو العدم في الفرع يتحقق هذا الملزوم
او اللازم او يقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
او اللازم فاما اذا كان
الدليل دالا على الملزوم
او اللازم اي ملزوم كان
فذا فداو الدليل دل على العدم كالنصوص
النافية وغيرها فيكون الدليل دالا على الملزوم فتتحقق
هذا الملزوم وهو العدم في الفرع او ملزوم من ملزومات
عدم كل واحد منهما نحو النقيض لا احدهما مطلقا او
ما يساويه او الضد او ما ينافيه او يقول اذا كان الدليل
دالا على الملزوم وهو العدم في الفرع يتحقق هذا الملزوم
او اللازم او يقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
او اللازم فاما اذا كان

اذ التخصيص غير ثابت بدونه اي بدون ذكر المعنى
بالنفي للتخصيص على ما مر بيانه من قبل والثاني
ان يقال التخصيص غير ثابت بدونه في نفس الامر
وذلك لان اجلا المرين لازم وهو اما عدم النص
العام بدون ذكر المعنى او تحقق موجبه اما بالضرورة
او بالنص وبيان الضرورة او النص لئلا الحال لا يخلو
من لئلا النص العام موجودا او لا يكون فان لم يكن
موجودا فظاهر اذ الضرورة توجد في اثبات احدهما
وان كان كذلك فان ذكر ما يدعي على احدهما وقد وجد
فتوجد الضرورة او النص وجب تحقيق
احدهما ويلزم من تحقق احدهما عدم التخصيص
فان التخصيص العام لا يتحقق بدون العام
ولا يتحقق عند تحقق موجبه كذلك واذا كان
عاما يكون حقيقة له يعني يطلق عليه لفظ التخصيص
بطريق الحقيقة فان الغير لا يكون حقيقة له
والا يلزم الا شرا او المجاز وذكر لان لفظ

في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

لما ذكرنا من المعنى حقيقة

اسم التخصيص

غير ذكر المعنى

التخصيص اذا كان دالا على الغير بطريق الحقيقة
فلا يدل عليه بطريق الحقيقة اولا يدك فان كان
دالا عليه يلزم الا شرا او المجاز ذكر لان لفظ
ما يكون دالا على المعاني المختلفة في الماهية والمعنى
بالغير ما يكون مخالفا له في الماهية ولا يلزم دالا
عليه بطريق الحقيقة وانه يدل عليه بالنقل فنكون
بطريق المجاز لا محالة فنلزم المجاز والاصل عدم
الاشراك والمجاز اذ الغرض من الظاهر الا فهم فلو لم
يكن الا صلا ما ذكرنا يلزم اختلال الفهم فلا يوجد
الا فهم ولكن قال لم قلتم بان اللفظ تناول
معنى تناول موضع الا جماع فسقول بدليل صحة
الا استثناء واعلم اولا بان الاستثناء المتصل صحيح
بالجماع فاما المنفصل فانه غير صحيح عند عامة
الفقهاء واستثناء الشيء من جنسه استثناء
حقيقة والتناول من لوازم صحة هذا الاستثناء
لانه لا يصح بدون تناول البتة واستثناء
الشيء من غير جنسه

هذا المجاز

التخصيص

اسم التخصيص

اسم التخصيص

اسم التخصيص

اسم التخصيص

وان كان حقيقة عند البعض فانه لا يقدح
فيما نحن فيه نعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى وليس
منع صحة الاستثناء فيقول ما نحن بصدده من
النص العام فانه هو الالف المحلى بالالف واللام وقد
صح استثناء البعض فيها هو مثله من العمومات
كلامه وجملة وذكر نص في قوله تعالى لزالنسان
لغي خسر الا الذين آمنوا وقوله عليه السلام لا يتبعوا
الطعام بالطعام الا سواء بسواء وقول القائل جاني
القوم الا زيدا وغيرهما من النظائر واذا صح استثناء
البعض في بعض الاسامي المحلات بالالف واللام
وجب ان يصح في الكل والى كان البعض مختصا
بالموجب وليس كذلك فان الصحة في كل صورة
من صور الصحة بما هو المشترك بينهما وهو
الاسم المحلى بالالف واللام لدران الصحة معه
وجودا وعدما ما وجودا في صور المذكورة ولما
عدما فظاهر وليس قال دارع المختص
الصور فيقول المختص به بتمامه لا يكون مدارا في صحة
بعض الاسماء

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

تحقق الصحة عند انتفاء البعض منه وكذلك البعض
ضرورة انتفاء الصحة عند تحقق ذكر البعض اي
كان وليس قال لم قلتم بانه اذا صح في البعض صح
في هذا المعين فيقول غلظنا قلناه وذلك لان الصحة
فيما يصح بالمشترك بينه وبين الغير عن اخره لدران
الصحة معه وجودا وعدما ما وجودا في صور
الصحة واما عدما في صورة عدم المشترك وهو
كونه شيبا وقد تقتصر على النقل فيما اذا كان العام غير
المحلى بالالف واللام والى هو الا فتصار فيما يكفى فيه
النقل وليس منع الاضافة وقال احد الامرين لا رزم وهو
عدم التخصيص في موضع الالجام او عدم الاضافة
الى المشترك بينه وبين صورة النزاع لقيام الدليل على
كل واحد منهما اما على الاول فالثاني للتخصيص كما ذكره
في هذا الفصل واما على الثاني فالثاني للاضافة كما ذكره
في فصل القياس فيقال دعوى احد الامرين الذين احدهما
لا رزم الا انتفا باطل عند النظر وما ذكرتم كذلك فيقول
باضافة التخصيص علمها

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء
اي صحة الاستثناء

او عدمية اذ العلة سابقة على المعلول ولا يسبقه
 شيء لا من الامور الوجودية ولا من الامور العدمية غير
 ان العلة اذا كانت متحدة بالحكم فانه يحل عدم العلة
 لعدم الحكم كما يقال ثم يجب عليه الرجوع لعدم الزني وكذلك
 بعدم الشرط لعدم المشروط وما نحن فيه هو اظهر لعدم
 في حالي النسيان بالقياس على اللابي والجواهر كما يقال لعدم
 ثابت في فصل اللابي والجواهر بالاجماع فكذلك في حالي النسيان
 عليه اذ التعدم يدل على ان المشترك بين الوجوبين وهو كون
 الوجوب محصلا للمصلحة المتعلقة بالوجوب لا يكون هو
 علة اصلا يعني لا يكون علة راجحة لافي الاصل وهو فصل
 اللابي ولا في الفرع وهو الحلي او المشترك بين العدمين
 مانع عن الوجوب قطعا يعني يكون مانعا راجحا فيها
 فانه اذا لم يتحقق احدهما لم يتحقق الوجوب فيهما
 اي في اللابي والجواهر بالعلة السالبة عن المعارضين
 القطعيين احدهما مانعة المشتركة بين العدمين
 فانه اذا كان مانعا راجحا فيهما كان العدم لازما في اللابي
 بالضرورة والثاني شمول العدم فان عدم شمول العدم
 من لوازم عليته المشتركة بين
 الوجوبين في احدي الصورتين

وذلك لان المعنى من العلة ما يكون راجحا على ما
 يعارضه وينافيه وقد تحقق في احدي الصورتين
 حينئذ فتتحقق الحكم في احديهما ويلزم من هذا
 عدم شمول العدم بالضرورة وشمول العدم هو
 المعارض القطعي للعلة الموجبة للحكم ولما كان الوجوب
 من لوازم عدم احدهما ذكرنا في الامر من عدمه مما
 يستلزم احدهما لا محالة ويدل عليه وليس منع الوجوب
 على يقين عدم احدهما من المانع فمبعض المانع على
 التقدير وليس قال المانع المستمر واقع في الواقع والا
 لوجبت الزكوة في الواقع بالمقتضى السالم عن المانع المستمر
 وقبول المانع غير متحقق على التقدير والا لوقع التعارض
 بين المقتضى والمانع على ذكر التقدير اذ المقتضى متحقق
 على ما ذكره والتعارض على خلاف الاصل لا يستلزمه
 الترك باحد الدليلين وهو اما المقتضى او المانع الي آخر ما ذكرناه
 في التلازم فاعبى ما عرفت وليس قال اية ضرورة تدعو
 الى هذا التكلف وفيما

القياس والاضافة تدل على علية المشترك اذا الحكم
مضاف الى ما يحققه وهو العلة الى غيره ولو كان المشترك
علة على تقدير الوجوب وان لا يكون علة في نفس الامر
اصلا فلا يكون الوجوب ثابتا او يقول اذا لم يكن المشترك
علة لا يكون الوجوب ثابتا في الحكي اذ لو كان ثابتا لكان
المشترك علة بالدوران وذلك لان الوجوب حينئذ
دار مع المشترك وجودا وعدمه اما وجودا ففي هذه
الصور فان المشترك يتحقق فيها والوجوب ثابت
حينئذ واما عدمه ففي صورة المشترك كشياب البذلة
والمهنة مثلا فيما ذكرنا من المثال والدوران يدل على كون
المدار علة للدائر على ما عرف في فصل الدوران فكون
المشترك علة على تقدير الوجوب ولم يكن علة في نفس
الامر فلا يكون الوجوب ثابتا لكان المشترك علة وذلك
لانه اذا كان ثابتا كانت العلة متحققة اذ الوجوب
لا يكون ثابتا بنفسه واذا كانت العلة متحققة
وغير المشترك لا يكون علة متحققة لانه غير ثابت
او غير علة بالا صل فكون المشترك علة ولين قل
المتعلق بقوله غير ثابت ويقول او غير علة

اصح

عدم

لا يكون اذ لو كان ثابتا على

فيكون له وجودا وعدمه
فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

لا نسلم بان الاصل فيه هو العدم فيقول غير المشترك
لا يتحقق الا بالزيادة على المشترك في الوجودية
الممكنة والا صل في الممكنات هو العدم ولين قل حاز
ان يكون الزايد على المشترك من جنسه والمشارك على ما ذكرتم
في التفسير لا يكون ممكنا بل واجبا فيقول نحن لا نقصر
على الا صل في اثبات احدهما فان الدليل ما يدل على احدهما
اولا وثانيا اما اوله فلا نه اذا كان ثابتا كان الترك باجدا
الدليلين لا زما وهو اما الترك بالمقتضى لا ضافة الحكم
الى المشترك او الترك بالمقتضى لا ضافة الحكم الى الزايد عليه
والا صل عدم الترك واما ثانيا فلان الدليل بالذاتية على
علية المشترك مما دل على عدم علية غير ذلك الحكم لا يكون ثابتا
بهذا الا وان لا يكون ثابتا بغيره او يقول بطريق اخر
ان لا زما من لوازم العدم في الاصل هو اباحة الترك
مثلا ملزوم للعدم هنا والا باحة متحققة فيها
فكذا في الحكي بالقياس وذلك لان الا باحة في تلك الصورة
انما كانت تحصيلها للمصالح المتعلقة بالا باحة
النفس والمال بتقدير ان ترك
اداء الزكاة في مدة حيوته
فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

فان كان له وجودا
فكان له وجودا
فكان له وجودا

اذا كان مصافا اليه ^{الى المشتري} اصله في

لا يحسن الا صافه خضري

۱۹۹۷

انتفاء الاضافة اولاً زيتها او يقول لا يضاف الحكم
في الاصل الى المشترك اذ لو اضيف كان الحكم ثابتاً
هنا اي في الفرع بعين ما ذكرتم وليس منع فذلك المنع
سعي في ابطال ما سعي في اثباته وذلك باطل ولان الحكم على تقدير
الاضافة في الفرع لو ازم الاضافة اذا كان عدم الاضافة
لو ازم عدم الحكم وقد كان العدم في لوازم العلم
لما مر من الدلالة على عدم الاضافة السالبة
عن المعارض وهو الحكم في الفرع ولما كان الحكم في الفرع
من لوازم الاضافة كانت الاضافة منتفية فانه
اذا تحقق أحدهما هو الآخر الا ازم او الملزوم لثبت الحكم
في النقص وهو الاصل في عملاً بالعلية وليس منع العلية
فسيقول عليه المشترك في لوازم أحدهما مطلقاً فان
عدم الحكم في الفرع في لوازم عدم العلية بالدلالة الظاهرة
ولم يثبت الحكم في النقص فلا يثبت أحدهما مطلقاً
ويلزم من انتفاء أحدهما مطلقاً انتفاء الاضافة
بالضرورة او يقال لو اضيف لتحقيق أحدهما وهو

الحكم في الأصل إلى المشترك
اصنافي

اما العلة او الحكم في الفرع ولو تحقق احدهما لتحقق الحكم
 في النقص عملا بالعلة ولم يتحقق الحكم في النقص فلا
 يتحقق احدهما ويلزم من هذا انتفاء الاضافة او يقال
 لو اضيف لتحقق العلة او الحكم في النقص ولو تحقق
 احدهما لتحقق الحكم في النقص عملا بالعلة او يقال لو اضيف
 لتحقق الحكم في الفرع او في النقص لما يتروى ولو تحقق احدهما لتحقق
 في النقص عملا بالعلة هذا اذا تمسك بالدليل الخاص
 وهو المشترك على تقدير كونه علة فاما اذا تمسك بالدليل
 العام لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة اموالكم او غيره فيما نحن
 فيه فذكر معارضته مثله لانه اذا قال لا يضاف الى المشترك
 اذ لو اضيف لثبت الحكم في فصله لا في لقوله صلى الله عليه وسلم
 ادوا زكاة اموالكم فيقال يضاف الى المشترك لانه اذا
 لم يضاف الى المشترك لثبت في فصله لا في لقوله عليه السلام
 ادوا زكاة اموالكم وكذلك اذا قال لا يضاف الى المشترك
 اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو تحقق احدهما لثبت
 الحكم لقوله عليه السلام ادوا زكاة اموالكم
 فيقال يضاف الى المشترك لانه اذا
 من جانب المعلة يضاف الحكم في الاصل اصفهاني

لم يضيف الى المشترك لما كان المشترك علة اذ لو كان
علة لا يضيف اليه ولو تحقق احدهما وهو اما علم
الا ضافة او عدم العلوية لثبت الحكم بقوله عليه السلام
ادوا زكوة اموالكم وعلى هذا اذا قال لا يضاف الى المشترك
اذ لو اضيف لثبت الحكم في الفرع ولو ثبت احدهما
وهو اما الله زكوا او المملوك لثبت بقوله عليه السلام
ادوا زكوة اموالكم فيقال يضاف الى المشترك لانه اذا
لم يضاف الى المشترك لما ثبت الحكم في الفرع اذ لو ثبت
لكان الحكم في الاصل مضافا الى المشترك لما مر في فصل
القياس ولو تحقق احدهما وهو اما الله زكوا او المملوك
بمعنى عدم الاضافة او عدم الحكم في الفرع لثبت الحكم
بقوله عليه الصلاة والسلام اذوا زكوة اموالكم ولم يثبت
فيه فلا يثبت احدهما وحينئذ يتحقق الاضافة فاعتبر
ما عرفت واعلم باننا اذا متمسك بالدليل الخاص عامما
ذكره فما ذكرناه في مقام المعارضة يصلح جوابا عنه
ولكن قال
السليل اصله

بمعنى عدم الاضافة او عدم الحكم في الفرع لثبت الحكم بقوله عليه الصلاة والسلام اذوا زكوة اموالكم ولم يثبت فيه فلا يثبت احدهما وحينئذ يتحقق الاضافة فاعتبر ما عرفت واعلم باننا اذا متمسك بالدليل الخاص عامما ذكره فما ذكرناه في مقام المعارضة يصلح جوابا عنه ولكن قال السليل اصله

نحن لا متمسك بالدليل الخاص على التعيين ولا بالدليل
العام كذلك لكن متمسك باحدهما فانه اذا كان مضافا
الى المشترك لكان المشترك علة فيمكن ان يقال لثبت الحكم
فيه اما بالمستتر او بغيره السلام عن المعارض القطعي
وهو شمول العدم فنقول هب انه كذلك لكن لا ندعي
الحكم فيه على التعيين ولا متمسك بالدليل العام كذلك بل
نقول التزك بالمقتضى لا ضافة الحكم في الاصل الى المشترك
مع التزك بالمقتضى لثبوت الحكم في النقص غير واقع
في الواقع ومن الدلالة على ما يدعي عليه كما يقال الاصل عدم
التزك لما مر في التلازم او يقال الاضافة ثابتة على تقدير
عدم الحكم في الفرع او الحكم على تقدير عدم الاضافة لما مر
الدلالة على ذلك على كل واحد منهما او يقال يتحقق احدهما
على تقدير مدارية احدهما اولا كان او ثانيا واما ما كان
ثبت المدعي اذا التقدير لا يخلو ان يكون واقعا اولا يكون
وقد يقال في مقام الدفع هنا ما قلناه في فصل القياس
الوجودي بان المدعي احدهما وهو اما الاضافة في الاصل
التي لا ينفك عن التزك بالمدعي او عدمه او عدمه او عدمه
التي لا ينفك عن التزك بالمدعي او عدمه او عدمه او عدمه

نحن لا متمسك بالدليل الخاص على التعيين ولا بالدليل العام كذلك لكن متمسك باحدهما فانه اذا كان مضافا الى المشترك لكان المشترك علة فيمكن ان يقال لثبت الحكم فيه اما بالمستتر او بغيره السلام عن المعارض القطعي وهو شمول العدم فنقول هب انه كذلك لكن لا ندعي الحكم فيه على التعيين ولا متمسك بالدليل العام كذلك بل نقول التزك بالمقتضى لا ضافة الحكم في الاصل الى المشترك مع التزك بالمقتضى لثبوت الحكم في النقص غير واقع في الواقع ومن الدلالة على ما يدعي عليه كما يقال الاصل عدم التزك لما مر في التلازم او يقال الاضافة ثابتة على تقدير عدم الحكم في الفرع او الحكم على تقدير عدم الاضافة لما مر

الدلالة على ذلك على كل واحد منهما او يقال يتحقق احدهما على تقدير مدارية احدهما اولا كان او ثانيا واما ما كان ثبت المدعي اذا التقدير لا يخلو ان يكون واقعا اولا يكون وقد يقال في مقام الدفع هنا ما قلناه في فصل القياس الوجودي بان المدعي احدهما وهو اما الاضافة في الاصل التي لا ينفك عن التزك بالمدعي او عدمه او عدمه او عدمه او عدمه التي لا ينفك عن التزك بالمدعي او عدمه او عدمه او عدمه

هذا هو الحكم في الفرع على ما عرف فالان يرجع الى النقص
المركب وذكر هو الفصل الاخر مع انه لا تفاوت في
التوجيه بين ما ذكرنا والمركب كحل الصبيته مثلا
الا وان تبدل لفظ الله في بلفظ الخلق كما يقال لا يضاف
الحكم في الاصل الى المشترك بل دليل التخلّف في حل الصبيته
او يقال لا يضاف اذ لو اضيف لثبت الحكم في حل الصبيته
الى اخر ما تر في قبل غير انه يقال في الجواب عن المركب ان
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته لا يخلو ان يكون
ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فلا نسلم تحقق العدم
في حل الصبيته ولين قال العدم واقع فلو كان الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته واقعا لكان ذلك العدم
باقيا عند وقوع هذا الوجوب في الواقع والا لما كان
واقعا وان وقع اذ الكلام فيه فنقول ذلك العدم يبقى
اذا كان الوجوب واقعا تحقيقا اما اذا كان واقعا
تقديرا فلا نسلم على لزوم الوجوب في المضروب لا مخالف
الوجوب في الحل على مذهب ابي حنيفة رحمه الله

فحينئذ ينفع العدم في الحل عا ذل التقدير بناء على هذا
المذهب واذا لم يكن العدم واقعا لا يتحقق فلا يتجده
نقضا هذا اذا كان الوجوب ثابتا في المضروب من اموال
الصبيته اما اذا لم يكن فذلك لا يتجده نقضا اذ الفرع راجح
على النقص لا انه اذا لم يكن راجحا عليه لثبت الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته بالقياس على المضروب
من اموال البالغة ولم يثبت له فيكون راجحا واذا كان
فلا يتحقق في النقص ما يتحقق في الاصل والفرع من المعالي
الموجبة للحكم فكيف يتخلف عنه الحكم فهذا ما يعارض مثله
لاننا اذا قال لا يكون الفرع راجحا على النقص بتقدير عدم
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته اذ لو كان راجحا
لثبت الوجوب في المضروب من اموال الصبيته بالقياس
على المضروب من اموال البالغة ولم يثبت له فلا يكون راجحا
فنقول ما ذكرتم من القياس باطلا اذ الاصل لا يقصر عن
الفرع على تقدير الحكم في الفرع او عدمه والفرع راجح
النقص فيكون الاصل راجحا على النقص وكذلك النقص
لا يقصر عن المضروب من اموال الصبيته لا ستواهم

هذا هو الحكم في الفرع على ما عرف فالان يرجع الى النقص
المركب وذكر هو الفصل الاخر مع انه لا تفاوت في
التوجيه بين ما ذكرنا والمركب كحل الصبيته مثلا
الا وان تبدل لفظ الله في بلفظ الخلق كما يقال لا يضاف
الحكم في الاصل الى المشترك بل دليل التخلّف في حل الصبيته
او يقال لا يضاف اذ لو اضيف لثبت الحكم في حل الصبيته
الى اخر ما تر في قبل غير انه يقال في الجواب عن المركب ان
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته لا يخلو ان يكون
ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فلا نسلم تحقق العدم
في حل الصبيته ولين قال العدم واقع فلو كان الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته واقعا لكان ذلك العدم
باقيا عند وقوع هذا الوجوب في الواقع والا لما كان
واقعا وان وقع اذ الكلام فيه فنقول ذلك العدم يبقى
اذا كان الوجوب واقعا تحقيقا اما اذا كان واقعا
تقديرا فلا نسلم على لزوم الوجوب في المضروب لا مخالف
الوجوب في الحل على مذهب ابي حنيفة رحمه الله

فحينئذ ينفع العدم في الحل عا ذل التقدير بناء على هذا
المذهب واذا لم يكن العدم واقعا لا يتحقق فلا يتجده
نقضا هذا اذا كان الوجوب ثابتا في المضروب من اموال
الصبيته اما اذا لم يكن فذلك لا يتجده نقضا اذ الفرع راجح
على النقص لا انه اذا لم يكن راجحا عليه لثبت الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته بالقياس على المضروب
من اموال البالغة ولم يثبت له فيكون راجحا واذا كان
فلا يتحقق في النقص ما يتحقق في الاصل والفرع من المعالي
الموجبة للحكم فكيف يتخلف عنه الحكم فهذا ما يعارض مثله
لاننا اذا قال لا يكون الفرع راجحا على النقص بتقدير عدم
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته اذ لو كان راجحا
لثبت الوجوب في المضروب من اموال الصبيته بالقياس
على المضروب من اموال البالغة ولم يثبت له فلا يكون راجحا
فنقول ما ذكرتم من القياس باطلا اذ الاصل لا يقصر عن
الفرع على تقدير الحكم في الفرع او عدمه والفرع راجح
النقص فيكون الاصل راجحا على النقص وكذلك النقص
لا يقصر عن المضروب من اموال الصبيته لا ستواهم

على كل واحد منهما اما على الاول فلان الحكم بتقدير ثبوت
 يضاف اليه لما مر واما على الثاني فلان الثاني للحكم
 ما يتنافى في صورة من تلك الصور فيكون الدليل
 على كل واحد منهما فيتحقق احدهما بالدليل ويلزم من
 لزوم ايها كان عدم الاضافة لانه اذا تحقق احدهما لتحقق
 المشترك في صورة ولا حكم فيها فيكون الحكم متخلفا عن
 والتخلف مانع على ما عرف ثم المحل الاول لانه الحكم في كل
 صورة من صور وجود العلة على طريق المناقضة وقار
 لا يثبت الحكم في كل صورة من تلك الصور بالمانع عن
 الحكم في البعض منها وانه متعدد غاية التعدد او يقال
 بطريق المعارضة ما ذكرتم وان دل على عدم الاضافة
 لكن عندنا ما يدعي على الاضافة وذلك لان الحكم في الاصل اذا
 لم يكن مضافا الى المشترك لما كان المشترك علة يثبت به
 الحكم واذا لم يكن علة للحكم لما كان الحكم ثابتا في كل صورة
 من صور عدم كونه علة بالنافي السالم عن معارضة كونه
 علة وقد تحقق في البعض منها بالدلالة على الحكم

فنستفي الا لازم وجنيد بتحقيق الاضافة وكذلك في الوجه
 الاخر يقول بطريق المعارضة على حسب ما قال به السالك
 ان الحكم ثابت في صورة من صور وجود المشترك او المشترك
 في صورة من صور الحكم ضرورة بثبوت الحكم مع المشترك
 في الاصل وفيه وفي غيره ويلزم من لزوم ايها كان اضافة
 الحكم الى المشترك اذا المشترك علة في صورة ثبوت الحكم
 معه لما مر من الدلالة السالبة عن معارضة عدم الحكم
 اوله اذ لم يثبت الحكم في تلك الصورة بالنافي السالم
 عن معارضة كونه علة واذا كان علة يضاف الحكم اليه فيها بالنافي السالم
 ولين قال يمكن ان يكون علة في البعض من الصور
 ولا يكون علة في البعض فلم قلتم بانه يكون علة في الاصل
 فيقول هذا المنع وارد عليكم فلا يتعارض بالحواش عنه ثم
 النقض المجقول جاز ان يكون مركبا وان لا يكون لانه اذا
 قال لا يضاف الحكم الى المشترك بدليل التخلف في صورة
 من صور وجود المشترك فلا يعلم بانها ماهي من الصور

المذموم وهو علة
 فيكون الحكم
 فيكون الحكم
 فيكون الحكم

فيكون الحكم
 فيكون الحكم
 فيكون الحكم

فيكون الحكم
 فيكون الحكم
 فيكون الحكم

فصل

والصالحه للنقض فيما نحن فيه ^{مركب من نوعين أصهاني}
واما النقض المفرد فهو الحكم المجرد عن مساعدة الخصم ^{المتخالف بما جعل المستند عليه المجرد عن}
نحو العدم في مال المديون او الصبي المجنون مثلا فان ^{مثال النقض}
العدم فيها على مذهب ابي حنيفة واصحابه ^{رضي الله عنهم}
والشافعي ومن تابعه رحمهم الله لا يساعدونهم فيه ^{اي في العدم}
فعدم المساعدة مما يؤهم عدم الصحة غير ان القياس ^{اي مساعدة لهم اصهاني}
الوجودي ينقض بالعدم والعدم فيها هو مذهب ^{اي صحة النقض اصهاني}
القياس فيصير العدم حجة عليه فيقال لا يضاف ^{اي عدم}
الحكم في الاصل الى المشترك اذ لو اضيف ثبت الحكم ^{الحكم في الاصل الى المشترك}
علا بالعلة ولم يثبت لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى ^{الدلالة}
المشترك اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو تحقق ^{اي عند ابي حنيفة}
احدهما وهو اما الاضافة او العلية لثبت الحكم ^{عليه المشترك}
لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى المشترك اذ لو اضيف اليه ^{الحكم في الاصل الى المشترك}
ثبت الحكم في الفرع ولو تحقق احدهما وهو اما الاضافة ^{اي عند ابي حنيفة}
او الملزوم لثبت الحكم ^{اي اضافة الحكم الى المشترك}

والصالحه للنقض فيما نحن فيه
واما النقض المفرد فهو الحكم المجرد عن مساعدة الخصم
نحو العدم في مال المديون او الصبي المجنون مثلا فان
العدم فيها على مذهب ابي حنيفة واصحابه
والشافعي ومن تابعه رحمهم الله لا يساعدونهم فيه
فعدم المساعدة مما يؤهم عدم الصحة غير ان القياس
الوجودي ينقض بالعدم والعدم فيها هو مذهب
القياس فيصير العدم حجة عليه فيقال لا يضاف
الحكم في الاصل الى المشترك اذ لو اضيف ثبت الحكم
علا بالعلة ولم يثبت لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى
المشترك اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو تحقق
احدهما وهو اما الاضافة او العلية لثبت الحكم
لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى المشترك اذ لو اضيف اليه
ثبت الحكم في الفرع ولو تحقق احدهما وهو اما الاضافة
او الملزوم لثبت الحكم

بما عرفت في الاول من التوجيهات والجواب عنهم واهل ^{بما عرفت في الاول من التوجيهات}
بان الحكم في الفرع لا يخلو من ان يكون لازما ^{لازم}
في النقض نحو الوجوب في حلي البالغة للعدم ^{العدم}
من اموال الصبي والمجنونة او الصبي والمجنون ^{العدم}
لازماء لوازم العدم فيه نحو الوجوب في حلي البالغة ^{العدم}
للعدم في المضروب من اموال المدبونة والمدبونة ^{العدم}
الوجوب في حلي البالغة لازم على تقدير العدم في المضروب ^{العدم}
من اموال الصبي اذ العدم لا يشمل الصورتين بالاجماع ^{العدم}
اما عندنا فلو وجوب في حلي البالغة واما عندنا فلو وجوب ^{العدم}
في المضروب من اموال الصبي ولا يكون لازما على تقدير ^{العدم}
العدم في المضروب من اموال المدبونة لا ختم ان يكون ^{العدم}
العدم شاملا للصورتين فان للشافعي رحمه الله قولين ^{العدم}
في كل واحد من هاتين الصورتين فان كان الوجوب ^{العدم}
في الفرع من لوازم العدم في النقض على ما عرفت فنقول ^{العدم}
العدم في النقض كالعدم ^{العدم}

بما عرفت في الاول من التوجيهات
بان الحكم في الفرع لا يخلو من ان يكون لازما
في النقض نحو الوجوب في حلي البالغة للعدم
من اموال الصبي والمجنونة او الصبي والمجنون
لازماء لوازم العدم فيه نحو الوجوب في حلي البالغة
للعدم في المضروب من اموال المدبونة والمدبونة
الوجوب في حلي البالغة لازم على تقدير العدم في المضروب
من اموال الصبي اذ العدم لا يشمل الصورتين بالاجماع
اما عندنا فلو وجوب في حلي البالغة واما عندنا فلو وجوب
في المضروب من اموال الصبي ولا يكون لازما على تقدير
العدم في المضروب من اموال المدبونة لا ختم ان يكون
العدم شاملا للصورتين فان للشافعي رحمه الله قولين
في كل واحد من هاتين الصورتين فان كان الوجوب
في الفرع من لوازم العدم في النقض على ما عرفت فنقول
العدم في النقض كالعدم

الحكم الى المشترك
اصهاني

الحكم الى المشترك
اصهاني

الحكم الى المشترك
اصهاني

ما لا الصبي مثلا لا مخلوق ان يكون ثابتا اولا يكون
وايما كان يكون ما ذكرنا من القياس سالما عن النقص اما اذا
لم يكن ثابتا فظاهر اذا القياس ينقض بالعدم والعدم
لا يكون ثابتا واما اذا كان ثابتا فكذا لو اذ الوجوب ثابت
في الفرع حينئذ ضرورة وجود ملزومه وهو العدم في النقص
والوجوب في الفرع دون النقص مما ينافي الموجب المشترك هو العدم
في النقص او نقول العدم في النقص لا مخلوق ان يكون ثابتا في الفرع
اولا يكون وايما كان يكون الحكم في الاصل مضافا الى المشترك
اما اذا لم يكن ثابتا فالمناسبة السالمة عن التخلف واما
اذا كان ثابتا فالمناسبة السالمة عن العدم في الفرع اذ النقص
الوجوب ثابت فيه حينئذ وان لم يكن الوجوب في الفرع
من لوازم العدم في النقص كما مر ذكره وهو مال المدعي
مثلا فالجواب عنه بالفرق كما في سائر النقوض او بتغيير
المدعي وانه بطريق شتى واعلم اولا بالحكم لا يتجه نقض
في صورة اصلها

انما هو في مال الصبي مثلا لا مخلوق ان يكون ثابتا اولا يكون
وايما كان يكون ما ذكرنا من القياس سالما عن النقص اما اذا
لم يكن ثابتا فظاهر اذا القياس ينقض بالعدم والعدم
لا يكون ثابتا واما اذا كان ثابتا فكذا لو اذ الوجوب ثابت
في الفرع حينئذ ضرورة وجود ملزومه وهو العدم في النقص
والوجوب في الفرع دون النقص مما ينافي الموجب المشترك هو العدم
في النقص او نقول العدم في النقص لا مخلوق ان يكون ثابتا في الفرع
اولا يكون وايما كان يكون الحكم في الاصل مضافا الى المشترك
اما اذا لم يكن ثابتا فالمناسبة السالمة عن التخلف واما
اذا كان ثابتا فالمناسبة السالمة عن العدم في الفرع اذ النقص
الوجوب ثابت فيه حينئذ وان لم يكن الوجوب في الفرع
من لوازم العدم في النقص كما مر ذكره وهو مال المدعي
مثلا فالجواب عنه بالفرق كما في سائر النقوض او بتغيير
المدعي وانه بطريق شتى واعلم اولا بالحكم لا يتجه نقض
في صورة اصلها

وجوديا كان ذلك الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحللي لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعي فانه هو المشغول بها وهو قضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للو وجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في ذلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعي لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحللي
ثم نقول ثانيا المدعي انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحللي والوجوب منه اي في مال المدعي مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحللي فانه يدعي

وجوديا كان ذلك الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحللي لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعي فانه هو المشغول بها وهو قضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للو وجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في ذلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعي لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحللي
ثم نقول ثانيا المدعي انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحللي والوجوب منه اي في مال المدعي مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحللي فانه يدعي

انما هو في مال الصبي مثلا لا مخلوق ان يكون ثابتا اولا يكون
وايما كان يكون ما ذكرنا من القياس سالما عن النقص اما اذا
لم يكن ثابتا فظاهر اذا القياس ينقض بالعدم والعدم
لا يكون ثابتا واما اذا كان ثابتا فكذا لو اذ الوجوب ثابت
في الفرع حينئذ ضرورة وجود ملزومه وهو العدم في النقص
والوجوب في الفرع دون النقص مما ينافي الموجب المشترك هو العدم
في النقص او نقول العدم في النقص لا مخلوق ان يكون ثابتا في الفرع
اولا يكون وايما كان يكون الحكم في الاصل مضافا الى المشترك
اما اذا لم يكن ثابتا فالمناسبة السالمة عن التخلف واما
اذا كان ثابتا فالمناسبة السالمة عن العدم في الفرع اذ النقص
الوجوب ثابت فيه حينئذ وان لم يكن الوجوب في الفرع
من لوازم العدم في النقص كما مر ذكره وهو مال المدعي
مثلا فالجواب عنه بالفرق كما في سائر النقوض او بتغيير
المدعي وانه بطريق شتى واعلم اولا بالحكم لا يتجه نقض
في صورة اصلها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

او كان المقيس معينا دون المقيس عليه كما يقال
تجب في الحلي بالقياس على صورة من صور الوجوب
او كان على العكس كما يقال تجب في صورة من صور
النزاع بالقياس على المضروب او لا يكون احدهما معينا
لهذا ولا ذلك كما يقال تجب في صورة من صور النزاع
بالقياس على صورة من صور الوجوب ثم السائل اذا
انتهض باقامة الفرق بين المقيس عليه والمقيس
في الاول فيقول لا يضاف الحكم في الاصل الى المشترك
لقيام الفرق بينهما اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلان
الوجوب ثابت في المضروب على تقدير كون الحادة
حليا مانعا عن الوجوب وعدم كونه مانعا ولا كذلك
في الحلي واما تفصيلا فلان الوجوب في المضروب لا يقيس
الى ضرر التشقيص والتشقيص خلاف الحلي قالوا جاني
هو الذي ينشأ من الحكم الشرعي والتفصيل هو الذي
ينشأ من العقل فاعتبر ما عرفت والكلام في الثاني

هذا هو المقصود من المقيس عليه
وهو الذي ينشأ من العقل
فاعتبر ما عرفت
والكلام في الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

من الاقسام يعرف بعد ان شاء الله تعالى واما في
الثالث فعلى السائل ان يعين صورة ليست بقاصرة
عن المقيس نحو المركب الحلي مثلا ويقول المقيس عليه
راجع على تلك الصورة لما مر في الاول وتام في الرابع يعرف
من بعد واما في الرابع فيقول المقيس عليه يساوي صورة
في راحة على هذه الصورة المعينة في صور النزاع
كما اذا قال المقيس عليه يساوي المضروب لا ستواتها في الحكم
والفرق بين بين المضروب والحلي المركبة في الذهب الفضة
اجمالا وتفصيلا على ما عرفت ولو كان المضروب راجعا على
الحلي المركبة والحلي غير قاصرة عن المقيس فيلزم رجحان
عليه المقيس على المقيس اذ المقيس عليه راجح على الحلي المركبة
ولو قال المقيس غير راجح على الحلي المركبة فلا تفاوت
فيه وليت مع عدم الرجحان فيقول المقيس غير راجح
عليها لكونه قاصرا او مساويا وذلك لان الحكم في المقيس
من ان يكون ثابتا او لا يكون فان لم يكن ثابتا فظاهر اذ الحكم

هذا هو المقصود من المقيس عليه
وهو الذي ينشأ من العقل
فاعتبر ما عرفت
والكلام في الثاني

ففيه فنكون في المركبة بالضرورة وان كان غير المركبة وجب
ان يكون ثابتا فيها بالنص لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكوة
اموالكم او بالقياس على المقيس والا ستوار في الحكم مما وجب
الا ستوار في الحكمة على ما عرف فليكن الدليل دالا على
احدهما ضرورة دلالة الدليل على المساواة ولا يلزم على
السايل ان يقول انه غير راجح عليها اي المقيس بل

القياس على المضروب على اعتبار أنهما لا يختلفان إلا في
المحل والاختلاف في المحل لا يوجب الاختلاف في الماهية كما
أن الماء مثله إذا كان في هذا المحل أي في الناصرة وفي الآخر خري

الصورة نحو الحل المركبة مثلا اذا كان الاتحاد متحققا
 بينهما في الحكم وعدم الحكم كصور وجوب الزكوة في جواز اداء
 القيمة وامثاله والله اعلم بالصواب **صل** في القياس
 المجهول وهو القياس على غير المعين من الصورة اصطلاح
 اهل النظر كما يقال يجب في هذه الصورة بالقياس في
 صورة من صور الوجوب ثم المعلق اذا قال يجب في الحل
بالقياس على المضروب فالسيايل يعارضه بالقياس المجهول
 ويقول لا يجب في الحل بالقياس على صورة من صور العدم
 فانه يقول ما ذكرته معارض ثلثة كما يقال يجب في الحل
بالقياس على صورة من صور الوجوب ولين منع المغايرة
 فنقول نعني به غير الاول نعني نقيس على غير المضروب
 من الصور ولين منع المغايرة من هذا القياس وبين
 القياس على المضروب على اعتبار انهما لا يختلفان الا في
 المحل والاختلاف في المحل لا يوجب الاختلاف في الماهية كما
 ان الماء مثلا اذا كان في هذا المحل لا ينافي في الآخر اذ
 لا يتغير بل يكون
 اصلا في

فانه يكفر كما كان فنقول الاصل في الفرع يشتركان
في الاول فيما لا يشتركان في الثاني وكذلك في الثاني
يشتركان فيما لا يشتركان في الاول وليس قال
لا نسلم بانه يمكن هذا فضلا عن ان يكون ثابتا فنقول
الا يشتركان في الاصل والفرع فيما هو بينهما اولا غير الاشتراك
فيما هو بينهما ثانيا بالضرورة او نعتين في الجواب عنه صورة
من صور القنوص ونبين الفرق بينهما وبين صورة النزاع المحذور
عندنا اذا قال لا تجب في الحل بالقياس على صورة من صور العلم
فنقول المقيس عليه لا يقتصر عن ثبات البذلة والمهنة
بل لا بد الا ستواء في الحكم والفرق بين بينهما وبين المقيس
لكونها أي الثابت مشعولة بالحاجة الاصلية وهي
دفع نازلة الحر والبرد بخلاف المقيس وهو الحل واذا لم
اوراجح بالضرورة فيكون راجحا على المقيس اذا راجح
على الراجح راجح وكذلك المساوي للراجح والراجح انما مانع
عنا ما عرف او نقول في الجواب عنه ابتداء العلم غير ثابت
المعلة اضفاني

٥٧
 في الفرع والا يلزم الاستواء بينهما في الحكم عني بين الحلي
 وبين الثياب البذلة والمهنة مع الافتراق في الحكمة لما لم يلزم
 ان ثياب البذلة مستغولة بالحاجة الاصلية دون الحلي وانه
 غير واقع في الواقع لانه اذا كان واقعاً يلزم انما الترتيب بالمقتضى
 لا ضافة الحكم الى العلة او الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم الى
 الفارق وذكر ان الحكم في الصورة الاولى في صورتين
 مثلاً اذا لم يكن شتملاً علماً يشتمل عليه الحكم في الثانية والمعاني
 الموجبة للحكم فالعلة في الصورة الاولى من صورتين هي
 هو المتحقق فيها تلك المعاني لا محالة واما هو المتحقق
 في الاولى منها فانه هو المتحقق في الثانية مع التزايد عليه والجموع
 هو الفارق بين صورتين لما كان كذلك فيقول الحكم في الصورة
 الثانية منها لا يخلو ان يكون مضاف الى ما هو المشترک بينهما
 من المعاني الموجبة للحكم وهو الذي يكون علة في الاولى من
 صورتين اولاً لا يكون فان لم يكن مضاف اليه الترتيب بالمقتضى يلزم
 لا ضافة الحكم الى العلة

لأنه يشتمل على
بعضه كونه
بعضه كونه

وان كان مضافا اليه فلا يكون مضافا الى الفارق وهو
المجموع المتحقق في الصورة الثانية منهما لا غير
اذ الاضافة الى المشترك مما يمنع الاضافة الى غيره وهو
الفارق فيما نحن فيه وقد سبقت قصة المانع
في فصل القياس فلا نعيد ههنا مرة بعد اخرى واذا لم
يكن مضافا الى الفارق يلزم الترك بالمقتضى لاضافة
الحكم اليه فعلم بان الاستواء في الحكم مع الفراق في الحكمة
اذا كان واجبا يلزم الترك بالمقتضى لاضافة الحكم الى
العلية او الفارق وما ترك على التقدير المذكور غير متروك
في نفس الامر على ما عرف في فصل التلازم وليس قال
منه ثانية كما اذا قال لا تجب في الحل بالقياس على صورة
من صور العدم فنقول لا نسلم بان هذا غير الاول وليس
قال نعتي به غير الاول على ما عرف في اول الفصل فنقول
ما ذكرتم وهو العدم غير ثابت في الفرع اذ لو كان ثابتا لكان
العدم فيما ذكرنا من الصورة وهي ثبات البدلة والمهنة
مضافا الى المشترك بالمناصفة السالبة عن معارضة الوجوب
بما ذكرتم

فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب
فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب

فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب

فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب

في الفرع وليس قال لا يمكن التمسك بالمناصفة الدالة على
الاضافة في تعدية العدم اذ المناصفة هي مباشرة الفعل
الصالح لحصول المطلوب والعدم ليس بفعل عام عرف في فصل القياس
فقول نحن لا نتمسك بالمناصفة الدالة على الاضافة في تعدية
العدم بل نتمسك بها في تعدية عما هو اللازم للعدم وهو اباحة
الترك وقول العدم لا يكون ثابتا في الحل اذ لو كان ثابتا لكانت
الاباحة متحققة فلو كان اللازم وهو الاباحة في تلك الصورة
مضافا الى المشترك بالمناصفة الى اخر ما مر في فصل القياس
ولا يكون مضافا لما بيننا من الفارق وذلك لان الثيب لما
كانت مشعولة بالحاجة الاصلية كانت الحاجة الى اباحة
الترك فيها فوق الحاجة الى اباحة الترك في الحل او بقول
لو كان العدم ثابتا في الحل لكان العدم اولا زمة في تلك الصورة
مضافا الى المشترك لقيام الدليل على احد ما ولا يكون مضافا
لما بيننا وليس قاس مرة ثالثة كما اذا قال لا تجب في الحل
غير الاولين اي الاول والثاني وليس اثبت التباين بينهما
بما ذكرتم

الوجود
فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب

فان كان
العدم
مضافا
الى
المشترك
بالمناصفة
السالبة
عن
معارضة
الوجوب

[illegible]

على التقدير ما لا ثبوت له في نفس الامر وذلك لان الدليل
دل عما ثبوت هذا المعين وما هذا بالنسبة الى الغير فاعتبر
ما عرفت **فصل في التمسك بالنص** وهو الكتاب
والسنة أي التزموا الاخذ به واعلم اولاً بأنه لا يتراد من
اللفظ مع الاوانه صح استعماله لتعريف ذكر المعنى حقيقة
كان او مجازاً وهو المعنى لجواز الارادة وقد يقال المعنى
من جواز الارادة انه لو ذكر اللفظ واراد به ما اراد من المعنى
فانه لا لخطا لغة ولا تفاوت بينهما الا في اللفظ وقد يقال
في الخلافات جواز الارادة مما يوجب الارادة لدوران النطق
بالارادة معه وجود او عدمه اما وجود افعى صورة الارادة
اي صورة كانت فانها صور الجواز والارادة متحقق فيها
واما عدمه فمفهوم عدم الجواز والدوران يدل على موجبة
المدار للدابر غير ان الجواز شرط للارادة لا موجب لها وجعل
الشرط موجباً لا لخلوع النفس دو قول من قال بان
الارادة دارت مع جواز الارادة وجوداً وعدمه ففى من قوله
تلك الصورة كما اذا قال في حل الرجال مثلاً متى تمسك
تطعمي فالتعريف جواز الارادة
لا يثبت البديلة
وعدم جواز الارادة
فالتعريف جواز الارادة

بقوله صلى الله عليه وسلم في الحل زكوة واما عدمه ففى ثبات البذلة
والنقصان بالفساد فيه ظاهر فان المحال ان يكون الجواز مداراً
للموقع والوقع مما ينافى الجواز ولان الارادة غير متحققة في
الرجال فضلاً عن ان تكون دائمة مع الجواز غاية الامر انه قال
الحكم متحقق في تلك الصورة فيقال الحكم لو ازم الارادة ولا
لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم الا على سبيل الاحتمال وذلك
لا يكفي فيما ذكرتم ويقال ايضاً اذا كان جائزاً الارادة يكون مراداً
ان يعبر عنه اذ لم يكن مراداً افلا يخلو عن ان يكون غير مراد من هذا
النص اولاً لكونه فان لم يكن مراداً يلزم تعطيل النص وفيه
من الفساد ما فيه وان كان مراداً افلا يخلو عن ان يكون ذلك
الارادة الغير جائزاً الارادة اولاً لكونه فان لم يكن يلزم ارادة مالا لغيره
ارادته وانه قبيح جداً لانه جهلاً باللغة وهزل الكلام
وان كان جائزاً الارادة يلزم اختلال الفهم وخرج الانقسام
بين ما يكون مراداً صور الجواز وبين مالا يكون وفيه
من الفساد ما فيه فانه يلزم تردد الذهن واضطرابه
جده من جد الحديث فالتعريف جواز الارادة
لا يثبت البديلة
وعدم جواز الارادة
فالتعريف جواز الارادة

في الخطاب والمكاتبات اللهم الا ان يظهر البراد بغيره
غير انها لا تكون معلومة تدل على المراد الا عند البعض والاولي
ان يقال لولا ارادة هذا المعين فلا مخلوق ان يكون غيره
مراد الاول كون فان لم يكن مراد الاصل يلزم تغطية النص
وانه غير واقع بل غير جائز وان كان مراد افعلا مخلوقا ان
يتحقق مدارية ارادة ذلك الغير لما ينقض شمول
عدم الارادة وجودا او عدمها اولا يتحقق فان تحقق
فظاهر اذ المدارية مما يستحيل وجودها في نفس الامر
فمعرفة ارادة هذا المعين عند انتفاء ارادة الغير وان
لم يتحقق فكذلك معرفة مدارية ارادة ذلك الغير عند
انتفاء ارادة هذا المعين والله اعلم **فصل**
ثم التمسك بالنص من وجوه احدها ادعوى ارادة الحقيقة
اذ لم يتحقق الا جماع على عدم ارادة الحقيقة لبقوله عليه السلام
انفس حدث مثلا واعلم بان الحقيقة والجوازها وصفا
اللفظ وانما في المفرد غير ما في المركب على ما عرف ولا يؤيد
الا بقصد المتكلم و ارادته لانه اذا استعمل اللفظ لتعريف
الغرض

وما وضع اللفظ بازائية فذلك بطريق الحقيقة وان استعمل
لتعريف ما يكون متعلقا بعنانه فانه بطريق المجاز ولا يصح
الا انتقال عن محل الحقيقة الى غيره الا لملأ حصة بينها
كلية بين الاسد والشجاع ثم اللفظ ينقل عن الموضوع
الاول الى غيره ويدل عليه بطريق الحقيقة اذا كانت
على المنقول اليه اقوي من دلالة على المنقول عنه ويسمى
منقولة شرعية ان كان الناقلة هو السرع كاسم الصلوة
عرفية ان كان العرف العام كاسم الدابة بالنسبة
الى الفرس اصطلاحية ان كان العرف الخاص كاصطلاحات
النظار وغيرهم من اهل العلم فنقال الحقيقة مرادة في كل
قسم من هذه الاقسام كذلك لان الاصل في الكلام هو الحقيقة
اي ارادتها والاصل هو دلالة مستمرة لم تعبر عن حالها
الا بما يغنيها عن الامور الضرورية ولا يستلزم في انه يدل
على ارادة الحقيقة فان في الكلام الفهم وهذا الغرض

لا يحصل الا وان تحمل اللفظ على ما وضع بازائه اذا لم يكن
المانع موجودا فيكون الا صلايا ذكرناه والا يلزم اختلال
الفهم فلا يوجد الا فهمنا بل الوضع عاد على موضوعه
بالنقض ونقول يتحقق ارادة الحقيقة اذا ثبت بطريق
الحقيقة اسبق الى الفهم بالنسبة الى الغير وهو الذي ثبت
بطريق المجاز فان اللفظ لا يحمل عليه الا بقرينة صارفة
عن محل الحقيقة ومتى كان اسبق الى الفهم فالظاهر
ارادته اذا الظاهر في حال العاقل الا قد اقم على ما هو
اسرع افضاء الى الغرض كما ان الحكم اذا تمهّد طريقا
لغرض وامن تمهيد على وجه يكون افضى الى الغرض
فالظاهر في حاله ان تختار تمهيد على ذلك الوجه ونقول
يتحقق ارادة الحقيقة لان عدم الارادة مما يفضى الى الترك
العهد اذا المعهود ان تحمل اللفظ المطلق عامناه
عند اطلاقه وكذلك الى الترك بالاصطلاح كما في الحقيقة
الاصطلاحية مثلا والاخلال بالظن وهذا ظاهر فيحكم
بارادة الحقيقة احترازا عن الترك ولين قال لو كانت
الخصم اضمحلت

الحقيقة مرادة لكان البعض من الصور التي بينها وبينها
اللفظ او كلها مراداً فذلك باطل لانها لا يلزم من ارادة
الحقيقة ارادة كل فرد من الافراد ولا ارادة بعضها كذلك
بل يلزم ان يكون داخلياً فيما هو المراد لان ذلك معني بعم كل فرد
من الافراد فاما اذا قال لو كانت الحقيقة مرادة للتحقق
الحكم في كل صورة من تلك الصور ولا حكم في هذه الصورة او في
تلك الصورة او في احدتهما مرة بعد اخرى فانه يتنافى في الارادة
وكذلك اذا قال العدم في هذه الصورة بما يتنافى في ارادة الحقيقة
والدليل يدل على العدم فيتحقق هو اذ ملزوم من ملزومات
عدم الارادة وعلى هذا بالنسبة الى الغير الصور فنقول
اننا ندعي ارادة الحقيقة على التعيين بل ندعي احدها
وهو اما ارادة الحقيقة او الحكم في البعض من الصور المختلف
فيها وبهذا يندفع ما ذكرتم او نقول ندعي احدها وهو
ارادة الحقيقة او عدم مدارية الارادة للحكم المتنازع فيها
او نقول عدم المدارية او الحكم المتنازع فيها بناء على الاصل الدال

الحقيقة مرادة لكان البعض في الصور التي يتناولها
اللفظ او كلها مراداً فذلك باطل لانه لا يلزم ارادة
الحقيقة ارادة كل فرد في الافراد ولا ارادة بعضها كذلك
بل يلزم ان يكون داخلياً فيما هو المراد لان ذلك معنى يعنى كل فرد
في الافراد فاما اذا قال لو كانت الحقيقة مرادة لتحقيق
الحكم في كل صورة في تلك الصور ولا حكم في هذه الصورة او في
تلك الصورة او في احد تامرة بعد اخرى فانه يتنافى الارادة
وكذلك اذا قال العدم في هذه الصورة بما يتنافى ارادة الحقيقة
والدليل يدل على العدم فيتحقق هو او ملزوم في ملزومات
عدم الارادة وعلى هذا بالنسبة الى الغير في الصور فنقول
اننا ندعي ارادة الحقيقة على النعنين بل ندعي احدهما
وهو اما ارادة الحقيقة او الحكم في البعض في الصور المختلف
فيها وبهذا يندفع ما ذكرتم او نقول ندعي احدهما وهو
ارادة الحقيقة او عدم مدارية الارادة للحكم المتنازع فيها
او نقول عدم المدارية او الحكم المتنازع فيها بناء على الاصل الدال
على ان الحكم المتنازع فيه وجوداً او عدماً
ارادة الحقيقة

الكل لا يتحقق ارادة هذا في نفسه عدم ذكر الحكم والارادة في نفسه
 لا يتحقق ارادة احدهما في نفس الامر ولا يتحقق الامر
 في دعوى ارادة احدهما غير ان الجواب عنه ظاهر فاعتبر

٥٠ / راحة على
 راحة على

الله زعم او نقيض الملزوم على ما عرف فاعترضا عرف وليين
 قال لا يراد ما ذكرتم ضرورة ارادة شي يلزم منه العدم
 في صورة النزاع فبين جواز الارادة اولا وليين قال

Handwritten text in Persian script, likely a title or chapter heading, partially visible at the top of the page.

هذا هو المراد من النص في هذه الصفة عندنا ضرورة انتفاء
الارادة مع الحكم في صورة النزاع ولو تحقق ارادة شيء الحكم في صورة
هذا شأنه فلا يمكن ان يتحقق ارادة ما ذكرتم فنقول
هب انه كذلك لكننا نقول بحقق ارادة شيء يلزم منه
الحكم في صورة النزاع كما قلناه في الرابع ونقول نعم
ما يستحيل انفكاك الحكم في صورة النزاع عن ارادة شيء
ولين قال هذا في حيز التعارض فيقول نعم
بذلك الشيء ما لا يغير صورة النزاع في الوصف كالحكم
الاستعمال واغداه للترتين والتجمل في الاحوال ولين
نقول نعمين صورة النزاع وهذا محال يمكنه ان يقول ضرورة عدم الحكم
عدم الوجوب في كل صورة من هذه الصور عند هذا النزاع عن
ظاهر ثم الاقدام على البحث في هذا الكلام متاخر عن المباحث
المذكورة لكونه جاريا فيما ذكرناه من الاقسام والله اعلم
في دعوى احد

ما هو المراد من النص في هذه الصفة عندنا ضرورة انتفاء
الارادة مع الحكم في صورة النزاع ولو تحقق ارادة شيء الحكم في صورة
هذا شأنه فلا يمكن ان يتحقق ارادة ما ذكرتم فنقول
هب انه كذلك لكننا نقول بحقق ارادة شيء يلزم منه
الحكم في صورة النزاع كما قلناه في الرابع ونقول نعم
ما يستحيل انفكاك الحكم في صورة النزاع عن ارادة شيء
ولين قال هذا في حيز التعارض فيقول نعم
بذلك الشيء ما لا يغير صورة النزاع في الوصف كالحكم
الاستعمال واغداه للترتين والتجمل في الاحوال ولين
نقول نعمين صورة النزاع وهذا محال يمكنه ان يقول ضرورة عدم الحكم
عدم الوجوب في كل صورة من هذه الصور عند هذا النزاع عن
ظاهر ثم الاقدام على البحث في هذا الكلام متاخر عن المباحث
المذكورة لكونه جاريا فيما ذكرناه من الاقسام والله اعلم
في دعوى احد

هذا الفصل في دعوى احد
بيان ان دعوى احد لا يمكن
ان تكون الا في صورة النزاع
والا فلا يمكن ان يكون
في صورة النزاع

هذا هو المراد من النص في هذه الصفة عندنا ضرورة انتفاء
الارادة مع الحكم في صورة النزاع ولو تحقق ارادة شيء الحكم في صورة
هذا شأنه فلا يمكن ان يتحقق ارادة ما ذكرتم فنقول
هب انه كذلك لكننا نقول بحقق ارادة شيء يلزم منه
الحكم في صورة النزاع كما قلناه في الرابع ونقول نعم
ما يستحيل انفكاك الحكم في صورة النزاع عن ارادة شيء
ولين قال هذا في حيز التعارض فيقول نعم
بذلك الشيء ما لا يغير صورة النزاع في الوصف كالحكم
الاستعمال واغداه للترتين والتجمل في الاحوال ولين
نقول نعمين صورة النزاع وهذا محال يمكنه ان يقول ضرورة عدم الحكم
عدم الوجوب في كل صورة من هذه الصور عند هذا النزاع عن
ظاهر ثم الاقدام على البحث في هذا الكلام متاخر عن المباحث
المذكورة لكونه جاريا فيما ذكرناه من الاقسام والله اعلم
في دعوى احد

لازم الثبوت وكلا مناهما لا يمكن كذلك اذا الكلام فيما لا يمكن
لازم الثبوت ولا يمكن لازم الانتفاء كذلك بل فيما يمكن
الثبوت والانتفاء وانتهى مع الذي يمكن لازم الانتفاء على
اربعة اقسام بان يكونا معينين او منكبين او كان الاول
منكرا دون الثاني او على العكس اما الاول من الاقسام
فانه لا يتم كما اذا ادعى ارادة الحقيقة او ارادة صورة
النزاع من نفس انعقد اجماع على عدم ارادة الحقيقة
كقوله صلى الله عليه وسلم في الحل زكوة فانه اذا ادعى احدهما
وقال بتحقيق احدهما بالدلائل الدالة على كل واحد منهما
عليهما عرف فالتسائل ينتهض بالمناقضة ويقول لا تحقق
احدهما البتة ضرورة تحقق احدهما من الاخرين وهو
اما ارادة الحقيقة او عدم صورة النزاع بالدلائل الدالة
على كل واحد منهما ومتى تحقق احدهما فلا يمكن ان يتحقق
احدهما ذكرتم عن الامر من اصله رأسا وذكرنا انه اذا تحقق
احدهما في نفس الامر ولا يتحقق الاول منهما بالضرورة
او بالا جماع فتتحقق الثاني منهما وهو

هذا الفصل في دعوى احد
بيان ان دعوى احد لا يمكن
ان تكون الا في صورة النزاع
والا فلا يمكن ان يكون
في صورة النزاع

عدم ارادة في صورة النزاع بالضرورة وجبته بتحقيق
 العدم فيها فلا يمكن ان يتحقق احدا ذكرتم في الدلائل
 الدالة على احدها من جانب السائل اكثر تعذر اب النسبة
 الى الدلائل من جانب المعلن عما اعتبر ان الامر الوجودي
 يقتصر الى ما هو في الشرايط في الوجود نحو الامكان
 وما هو في الدلائل الدالة عليه مع الرجحان وغيرهما بخلاف
 الامر العدمي ولان الامر العدمي لا يقتصر حكمه في التحقيق
 الى انتفاء المحكوم عليه والمحكوم به بخلاف الحكم الوجودي
 فانه لا يمكن ان يتحقق الا وان يتحقق المحكوم عليه والمحكوم
 به والنسبة بينهما كذلك فاعتبرنا عرفت ثم المعلن
 اذا قال نعتي بارادة المتنازع ان يكون مراد الودا خلا
 في الارادة دفع لما قال به السائل فاسايل بقول المدعي
 في هذا المقام احدا لا فسام الثلثة ولا كلام فيه بل الكلام
 في دعوى احدا الامرين اللذين احدهما لازم الانتفاء المعلن
 كما ذكرهما واما الثاني فالقسام فانه متى كما اذا ادعى المعلن
 اداعي ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالاجماع المعلن
 او المعلن فانه في جانب السائل الدلائل الدالة على احدها
 اكثر تعذر ما عرفت في جانب المدعي الدلائل الدالة على احدها
 اكثر تعذر ما عرفت في جانب المدعي الدلائل الدالة على احدها

او ارادة الحكم في صورة ما من صور النزاع لقوله عليه
 السلام في الحكم في زكوة مثلا وذلك لانه لا يمكن للسائل
 ان يقول لا يتحقق احدهما البتة ضرورة تحقيق الاول
 منها وهو ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالاجماع
 او عدم ارادة صورة ما من صور النزاع لانه لا يلزم
 من تحقيق احدهما انتفاء احدا الامرين الاول والى البتة
 لا حتم ان لا يكون الحكم مراد في البعض صور النزاع
 نحو الحكم المركبة مثلا ويكون مراد في البعض الآخر
 منها كغير المركبة ولكن فان لا يتحقق احدا ذكرتم
اصلا ضرورة تحقيق ارادة الحكم في صورة ما من صور
العدم بالاجماع او عدم ارادة الحكم في كل صورة من صور
النزاع ولا يتحقق الاول منها بالاجماع فيتحقق الثاني
بالضرورة وجبته لا يتحقق احدا ذكرتم لا اول ولا
ثانيا فاما المعلن يقول لا يتحقق احدا ذكرتم البتة
ضرورة تحقيق احدا ذكرنا من الامرين وانه
غاية التعداد بالنسبة الى ما ذكرتم او يقول لا يتحقق
احدهما اصلا ضرورة تحقيق
احدهما من الامرين وهو المعلن هو المعلن
 في كل صورة من صور النزاع

حاشية: ارادة الحكم في صورة ما من صور النزاع لقوله عليه السلام في الحكم في زكوة مثلا وذلك لانه لا يمكن للسائل ان يقول لا يتحقق احدهما البتة ضرورة تحقيق الاول منها وهو ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالاجماع او عدم ارادة صورة ما من صور النزاع لانه لا يلزم من تحقيق احدهما انتفاء احدا الامرين الاول والى البتة لا حتم ان لا يكون الحكم مراد في البعض صور النزاع نحو الحكم المركبة مثلا ويكون مراد في البعض الآخر منها كغير المركبة ولكن فان لا يتحقق احدا ذكرتم اصلا ضرورة تحقيق ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالاجماع او عدم ارادة الحكم في كل صورة من صور النزاع ولا يتحقق الاول منها بالاجماع فيتحقق الثاني بالضرورة وجبته لا يتحقق احدا ذكرتم لا اول ولا ثانيا فاما المعلن يقول لا يتحقق احدا ذكرتم البتة ضرورة تحقيق احدا ذكرنا من الامرين وانه غاية التعداد بالنسبة الى ما ذكرتم او يقول لا يتحقق احدهما اصلا ضرورة تحقيق احدهما من الامرين وهو المعلن هو المعلن في كل صورة من صور النزاع

اما ارادة الحكم في صورة ما في صور العدم بالاجماع
او ارادة الحكم في كل صورة من صور النزاع ولا تحقق
الاول منها بالاجماع فيتحقق الثاني بالضرورة ويلزم
من هذا انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا ولين قال الدليل
الدالة على احد ما ذكرنا من الامرين اكثر تعددا بالنسبة
الى ما ذكرتم على ما مر في قبل فالمعلل يقول هب انه
كذلك لكن لا نتعرض باحد هذين الامرين مقصورا على احد
عليه لا انتفاء ما ذكرتم بل نتعرض به لا حصا طرف
الانتفاء او يقول لا يتحقق احدا ما ذكرتم البتة ضرورة
تحقق الارادة في صورة ما في صور النزاع وانه
متعدد غاية التعداد ايضا فنقول مرة بعد اخرى
ولا يمكن للسائل ان يقول مثلا ما قال به المعلل وانه
ظاهر واما الثالث من الاقسام فانه لا يتم كما اذا ادعى
ارادة الحكم في صورة ما في صور العدم بالاجماع
او ارادة الحكم في هذه الصورة المعينة من صور
النزاع وخلافه لان السائل يقول لا يتحقق احدا ما ذكرتم
من الامرين اصلا ضرورة لتحقق ارادة الحكم في صورة

احدا من وهو ارادة الحكم
 في صورة ما الى اخره اصفهاني

من هذا انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا ولين قال الدليل
 الدالة على احد ما ذكرنا من الامرين اكثر تعددا بالنسبة
 الى ما ذكرتم على ما مر في قبل فالمعلل يقول هب انه

كون نية عامة في صورة ما في صور النزاع
 او نية خاصة في صورة ما في صور النزاع
 او نية خاصة في صورة ما في صور العدم

من هذا انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا ولين قال الدليل
 الدالة على احد ما ذكرنا من الامرين اكثر تعددا بالنسبة
 الى ما ذكرتم على ما مر في قبل فالمعلل يقول هب انه

ما في صور العدم بالاجماع او عدم ارادة الحكم في هذه
الصورة المعينة من صور النزاع ولا يتحقق الاول
منها البتة فيتحقق الثاني بالضرورة ويلزم
انتفاء ما ذكرتم ولا يستتاب في ان التعدد من جانب
السائل على ما عرف في القسم الاول واما الرابع من الاقسام
فانه يتم كما اذا ادعى ارادة الحقيقة من نص انعقد
الاجماع على عدم ارادة الحقيقة او ارادة فرد ما من
افراد المتنازع فيها وذلك لانه اذا ادعى احدها
متمسكا بما مر في الدليل فلا مجال للسائل ان يقول
لا يتحقق احدها البتة ضرورة لتحقق احد هذين
الامرين وهو اما ارادة الحقيقة او عدم ارادة فرد
ما من افراد المتنازع فيها فانه لا يلزم من تحقق احد
هذين الامرين انتفاء احدا من الامرين الاولين لاحتمال
ان يكون البعض من الافراد مراد دون البعض ولين
قال لا يتحقق احدها البتة ضرورة لتحقق ارادة الحقيقة
او عدم ارادة كل فرد من الافراد فالمعلل يقول كما قاله

اشارة الى كل ما مر

هذا تعليل لقوله
 فلا مجال

لا يتم الانتفاء
 معينا ومختلا
 والانتفاء منكم اقام
 يتم الى اخره اصفهاني

في القسم الثاني من الاقسام واذا علمت ما علمت من الاقسام
المذكورة فاعلم بان مالا يتم منها في نفس الامر فانه يتم اذا
اذا ادعى احدها على تقدير غير واقع عنده كما اذا ادعى
احدها وهو اما ارادة الحقيقة من نص انعقد الاجماع
على عدم ارادة الحقيقة او ارادة صورة النزاع كما مر
ذكرها في القسم الاول من الاقسام على تقدير انتفاء ملزوم
من الملزومات الحكم في صورة النزاع وتسلم ما تسلك به
في نفس الامر لا يمكن للسائد ان يمنع على التقدير
ما هو المتحقق في نفس الامر انه اذا منع فالمحلل يقول
ذلك الامر المتحقق في نفس الامر لا يخلو من ان يكون متحققا
على ما ذكرناه في التقدير او لا يكون وايضا ما كان متحققا
الحكم في صورة النزاع ولما لم يكن ان يمنع فقد تحقق
احدها بالدلالة على احداهما متى تحقق احدها
على ذلك التقدير فقد تحقق الحكم المتنازع فيه من جهة
تحقق ذلك التقدير في نفس الامر او على ما في التعداد
في الدعوى ظاهر بالنسبة الى التعداد في الملزومات

هذا القسم الثاني من الاقسام
المذكورة فاعلم بان مالا يتم منها في نفس الامر
اذا ادعى احدها على تقدير غير واقع عنده
احدها وهو اما ارادة الحقيقة من نص انعقد الاجماع
على عدم ارادة الحقيقة او ارادة صورة النزاع
ذكرها في القسم الاول من الاقسام
من الملزومات الحكم في صورة النزاع
في نفس الامر لا يمكن للسائد ان يمنع
ما هو المتحقق في نفس الامر انه اذا منع
ذلك الامر المتحقق في نفس الامر لا يخلو
على ما ذكرناه في التقدير او لا يكون
الحكم في صورة النزاع ولما لم يكن
احدها بالدلالة على احداهما متى تحقق
على ذلك التقدير فقد تحقق الحكم المتنازع
تحقق ذلك التقدير في نفس الامر او على
في الدعوى ظاهر بالنسبة الى التعداد في الملزومات

وعلى هذا بالنسبة الى الغير من المدار وغيره ولا مجال
للسايل ان يقول لا يتحقق احدها على ما ذكرتم من المقدير
اصل لا خيال ان يتحقق احدها على تقدير انتفاء ملزوم
من الملزومات ولا يتحقق احدها على تقدير الانتفاء
لكذلك وليس قال لا يتحقق احدها البتة ضرورة
بحقق احدها من الاخرين وهو اما ارادة الحقيقة
او عدم ارادة صورة النزاع على تقدير انتفاء ملزوم
من الملزومات فردا بعد فردا لمحلل يقول هذا ما لا يمكن
اثباته بالنظر الى التعداد فيما ينافيه من الاولين
وغيرها ولين سلمنا بانه متحقق ولكن قلتم بانه يلزم
من تحقق احدها ما ذكرتم من الاولين انتفاء ما ذكرنا ولين
قال ان يتحقق احدها على ذلك التقدير ولا يتحقق
الاول منها فالمحلل يقول لا نسلم بانه لا يتحقق على ما ذكرتم
من الاولين انتفاء ملزوم من الملزومات
من التقدير وذلك التقدير غير واقع عندنا ضرورة تحقق
ملزوم من الملزومات الحكم المتنازع فيه ولين تسلك باستصحاب
الواقع فالمحلل يقول يتحقق الاول منها على ذلك التقدير
ضرورة انتفاء العدم مع التقدير في نفس الامر اما جميع
اي عدم ارادة الحقيقة

هذا القسم الثاني من الاقسام
المذكورة فاعلم بان مالا يتم منها في نفس الامر
اذا ادعى احدها على تقدير غير واقع عنده
احدها وهو اما ارادة الحقيقة من نص انعقد الاجماع
على عدم ارادة الحقيقة او ارادة صورة النزاع
ذكرها في القسم الاول من الاقسام
من الملزومات الحكم في صورة النزاع
في نفس الامر لا يمكن للسائد ان يمنع
ما هو المتحقق في نفس الامر انه اذا منع
ذلك الامر المتحقق في نفس الامر لا يخلو
على ما ذكرناه في التقدير او لا يكون
الحكم في صورة النزاع ولما لم يكن
احدها بالدلالة على احداهما متى تحقق
على ذلك التقدير فقد تحقق الحكم المتنازع
تحقق ذلك التقدير في نفس الامر او على
في الدعوى ظاهر بالنسبة الى التعداد في الملزومات

معينا او الحكم في صورة النزاع فانه لا يتم الا وان يدعي
 على التقدير الغير الواقع عنده فانه يقول لا يتحقق
 احدا ما ذكرتم اصلا حزمة تحقق الاول او الثاني او
 عدم الثالث ولا يتحقق الاو منها ولا الثاني كذلك
 فيتحقق الثالث ويلزم من هذا انتفاء ما ذكرتم هذا
 اذا كان الطرعا معينا فاما اذا كان البعض منهما مشتركا
 وهو مشترك فذلك مستبعد بالزيادة على ما مر من قبل
 غير انه يمكن الاطلاع عليها بعد الاطلاع على الاقسام
 المذكورة يعرف بالتام ان شاء الله تعالى **فصل**
 في الامر واعلم اولاً بان اللفظ اذا كان دالاً على الطلب
 فذلك اتمام طلب الماهية وهو الاستفهام كما يقال ما
 الا نسان مثلاً او طلب الفعل عن المخاطب وانه لا يخلو
 من ان يكون بطريق الاستعلاء وهو الامر كقوله اقموا
 الصلوة او بطريق الخضوع وهو الدعاء كقول العبد
 اللهم اغفر لي او بطريق التسوي وهو الاتماس كقول
 البعض من اصحاب **البعض** من اصحاب
 كقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 ان كان على سبيل الشفا
 والسؤال والدعاء
 على سبيل التسوي
 ان كان على سبيل
 وان كان على سبيل
 الطلب طلب للفعل
 فهو الامر وان كان
 طلب للفعل عن الفاعل
 فهو التسوي

هذا هو الطلب
 وهو التسوي
 وهو الاتماس
 وهو الدعاء
 وهو الامر

للبعض هات الكتاب والمعروف في تعريف الامر ان
 يقال الامر هو اللفظ الدال على طلب الفعل بطريق
 الاستعلاء ولين منع وقال هذا هو التعريفات
 الفاسدة اذ اللفظ لا يكون دالاً في حد الامر والامر
 يتحقق في الازل فان الله تعالى كان امراً وناهيماً ازلاً
 وابتداء اللفظ لم يكن متحققاً في الازل البتة فيقال
 هذا الامر لا يتم امره بالنقل والامر هو ما يدل عليه اللفظ
 كطلب الفعل بطريق الاستعلاء ثم يقال في قوله عليه السلام
 ضحوا انه امر بالنقل عن اية اللغة فان اية اللغة
 قالوا ان الامر بالتضحية للواحد ضحوا وللجماعة ضحوا
 وقوله يدل على كون احدهما امراً او نقول احدهما امر
 بالضرورة او بالدليل السالم عن المعارض القطعي وذلك لان
 الامر لا يخلو من ان يكون امراً او لم يكن فان كان امراً فظاهر
 لان احدهما جنيذ يكون امراً بالضرورة وان لم يكن فذلك
 فان ما يدل على كون اللفظ المبين وصفه امراً وهو

هذا هو الامر
 وهو التسوي
 وهو الاتماس
 وهو الدعاء
 وهو الامر

هذا هو الامر
 وهو التسوي
 وهو الاتماس
 وهو الدعاء
 وهو الامر

تارك الأمر ولا معنى لقولنا يفيد الوجوب إلا هذا
ولأن حمل اللفظ على الوجوب أخو ط فوجب الحمل عليه احتياطاً
ولين قال لو كان للوجوب لكان الترتيب معصية في
كل صورة من صور الأمر صيغة كقوله تعالى فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر وقوله تعالى وإذا أحللتهم
فأصطادوا وغيرها من الآيات فنقول الكلام فيما
إذا كان عارياً عن القرينة النطقية أو العقلية
والنطقية متحققة فيما ذكرتم كقوله تعالى أنا اعتدنا
للمظالمين نارا الآية وقوله تعالى وإذا أحللتهم وكذلك
العقلية في الغير كما في قوله تعالى واشهدوا ذوي
عقل منكم فإن النفع حاصله عند تحقق الإشهاد وقوله بقوله
تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم إذا الضرر
راجع إليه لولا الاستعادة فاعتبر بما عرفت في الغير
من الصور ولين قال قوله تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج مما ينافي كونه للوجوب وكذلك قوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا شمال الوجوب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

للمعزم
 الاصطيداد
 او لا ثم اتبع
 لم يقول
 واذا اطلت
 قاصدا
 علم منه ان
 الاصطيداد
 غير واجب
 فالحق

على العسر والخرج فيقول ما ذكرتم مقصور على القصر في حالة السفر
 والفطر بالنقل ولو كان كذلك فلا يكون مفيداً فيما نحن فيه
 ولين تسد بالن في الضر فيقول لا نسلم بان الوجوب
 يشتمل على الضر وكيف تكون مشتملاً واشتماله على زيادة
 المصلحة مما ينافيه ولين قال الاصل في الذم هو
البراءة وبراءة الذم مما ينافي الوجوب عليه الا انه ترك في
البعض من الصور عارض وذلك لا يعرض فيما نحن بصدده
 فيقول لا نسلم بانه لا عرض له ذلك بل الكلام فيه ثم الامر
 هل يكون نهياً عن ضده فيه اختلاف فصل
 في النهي واعلم اولاً بان اللفظ اذا كان دالاً على طلب الامتناع
 عن الفعل بطريق الاستعلاء فذلك هو النهي كقول من صلى
 الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام وان كان بطريق
 الخضوع فذلك هو الدعاء كقول من لا تكلم الى انفسنا وان
 كان بطريق التساوي فذلك هو الالتماس كقول الناس بعضهم
 لبعض لا تفعل كذا وكذا واذا كان كذلك فلا بد وان تعرف
 النهي بانه هو اللفظ الدال على طلب
 الامتناع عن الفعل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ف

11-

川

3

هذا هو تعريف
 الفاسدة كما قال في فصل الامر فقول الجواب عنه قد
 لم يكن مقتضى الحرمة لما صح اطلاق قاسم المعصية
 على ارتكاب المنهي عنه وقد صح بالنقل والاستعمال
 اما النقل فظاهر واما الاستعمال فقولته تعالى فعصى
 المنهي عنه وهو قربان الشجرة او يقول المنهي ما يقتضيه
 الحرمة وذكر لان المنهي عنه مشتمل على المفسدة الراجعة
 لانه اذا لم يكن مشتملا على المفسدة الراجعة كان المنهي
 يتحالا محالة او كان نهيا عن الفعل المباح وذلك
 لانه اذا لم يكن مشتملا على المفسدة الراجعة فلا يخلو
 فان لم يكن مشتملا على مفسدة ما اولا يكون فان لم يكن مشتملا
 عليها كان مشتملا على المصلحة الصافية عن المفسدة
 والمنهي عنه مثله فيصح جدا وان كان مشتملا عليها فلا بد
 وان لم يكن تلك المفسدة مساوية للمصلحة الحاصلة
 في الجملة

فيه وحينئذ يكون ذلك مباحا اذا المباح عبارة عن هذا
فيكون النهي نهيا عن الفعل المباح وانه قبيح ايضا
اذ النهي ما يترجح جانب العدم محرما كان او لم يكن محرما
و ترجيح احدا المتساويين على الاخر قبيح وكذلك اذا
كانت قاصرة لا تشمل على تقويت الاصلح وترجيح
غير الراجح وليس قال ما ذكرتم لا يتم الا وان يكون
المعنى عنه مشتملا على المصلحة فنقول اذا لم يكن
على المصلحة فلا تخلف ان يكون مشتملا على المفسدة
اولا يكون وايتا كان يكون المعنى عنه حراما او النهي قبيحا
بالضرورة فعلم بان المعنى عنه مشتملا على المفسدة
الراجحة واذا كان مشتملا عليها كان حراما قبيحا
على الافعال المحرمة اذ الحرمة فيها للرجحان المفسدة
على المصلحة بالمناسبة او بقول اذا لم يكن النهي محرما
لما كان العاقل محترزا عن ارتكاب المعنى عنه حال كون
النفس داعية اليه وقد كان محترزا فيكون حراما وليس
منع فنقول العاقل وهو المكلف بالتكاليف الشرعية لما صح
اي المصلحة

بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الفعل أي كان
فانه وإن كان قادراً عليه ومائلاً إليه وطالباً إياه
فقد امتنع عنه واحترز عن ارتكابه إذا العقل والدين
منعاه عنه ويلزم من هذا أن يكون النهي محتملاً وأن يكون
المنهي عنه حراماً في اعتقاده قال لا قدم عليه كما في الغير
والأفعال المطلوبة عند تحقق الداعي والقدرة وأعلم
بأن النهي عند التقرير لانه طلب اعدام المنهي عنه
في قبل العبد بامتناعه عن فعله وإما عدمه بامتناعه
إذا أمكن وجوده بفعله وعند الشافعي رحمه الله للنسخ
لا للتقرير إذ النهي يقتضي قبض المنهي عنه كما إن الأمر يقتضي
حسن المأمورية فإن الناهی حكيم والحكيم لا ينهى عن
الشئ إلا لقبحه وإذا كان قبيحاً والقبح غير مشروع
فلذلك المنهي عنه ويلزم من هذا أنه يكون للنسخ المنهي عنه
قد يكون قبيحاً العينية وضعفاً كان أو شرعاً وقد يكون
قبيحاً غيره على ما عرف في أصول الفقه والله أعلم
فصل في التمسك بالنافي للضرر مثل قوله عليه
السلام لا ضرر ولا ضرار في الإسلام نفي الضرر ابتداءً
ولبناء بالنقل

پنجم

3176

نعمنى بكونه حقيقة له ان يكون مثله على حقيقته
 ولين قال المفوت فعل العبد وهو اداء الواجب
 او تركه لانه اذا ادى الواجب عليه ينتفى المجموع بانتفا
 سلامة المال وان لم يود البتة ينتفى بانتفاء سلامة
 النفس عن العقاب اذا النفس مستحقة للعقاب
 حينئذ فكيف المفوت فعل العبد لا فعل الشارع وهو
 الا بحاج فسقوا فعل العبد وهو اداء الواجب او تركه
 لا ينفك عن الاحجاب البتة ولا يمكن ان يفارق كذا
 فنكون جهة في الاحجاب والمعنى بكونه جهة فيه ان
 يكون دايما معه وجود او عدما واذا كان جهة فيه
 فلا يكون اضافة التفويت اليه مانعة عن الاضافة الى
 ذلك الا ترى ان انتفاء الجمل جهة في حصول العلم على
 معنى انه لا ينفك عنه فلا يكون اضافة التحصيل الى احدهما
 مانعة من الاضافة الى الغير فانه يصح ان يقال انما
 اشتغل بالتحصيل واقدم عليه ليحصل له العلم ويصح
 ان يقال انما اشتغل بالتحصيل لانتفى عنه الجمل وعيا
 هذا في الغير والنظائر ولين قال لا نسلم بان المجموع
 قاله
 لا تنفك العقاب
 فانه يوجب تركه
 كان اداء الزكاة
 والحق والتواضع
 قاله

مطلوب وكيف هو العاقل يسعى في ابطاله بالا اختيار
كالذي يبذل ماله في الله الجهاد مع الكفار بان يجاهد الله
حق جهاده فيقول لا نسلم بانه ابطال وكيف هو وقد
محصوله مقابلته في السعادات العاجلة والاجلة وليس
قال ذهب انه لا يكون ابطالا في تلك الصورة غير انه ابطال
فيما اذا كان الامر على العكس فنقول اولاً لا نسلم بانه عاقل في
وليس قال نعت بالعاقل ان يكون مثبلاً مكلفاً بالتكاليف
الشرعية فنقول هذا في حيز التعارض فان العقل من
لا يتكلف ماله ولا نفسه في المعصية البتة بل يكون مواجهاً
حق الشرع ومواظباً اياه وليس منع كونه اضاراً في الاسلام
فنقول الاضار في احكام الاسلام محال بطريق حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى
واسأل القرية وليس قال ذلك بل تبين ان المسؤول
اهلها لا القرية والعرب انما حذفوا المضاف واقاموا
المضاف اليه مقامه واعزوه باعرابه اذا امنوا بالباس
والامن عن الالباس ممنوع في الحديث فنقول لا مجال

للمنع فيه ونفي الضرر ابتداء وجزاء لا يمكن ان يكون في
 نفس الا سلام ولا يشترط في ان الاختصاص عا مجرد
 النقل في مثل هذه الصور او واسهل فقال خلعا
 هذا المحل بالنقل ولين قال سلمنا بانه كذلك لكن لم قلتم
 بان الضرر اذا كان متحققا في واحد من الاحكام فتحقق
 فيها فنقول ان الحق في واحد من الاحكام فلا بد وان
 تحقق فيها فان كلمة في الطرفية وانها لا تقتضي الاستيعاب
 بالاتفاق هذا اذا كان الاضرار في الاجاب مسلما فاما
 اذا منعه وقال لا يكون اضرارا بانه لا يحصل للمصالح
 المتعلقة للوجوب والمحصل للمصالح لا يكون اضرارا فنقول
 لا نسلم بانه محصل في هذه الصورة ولين قال انه
 ليس باضرارا وليس مراد فنقول هذا في حيز الدفع والمعارض
 بان يقول المدعي اني صار الا رادة فنية او انحصار في
 الا رادة او يقول انه اضرارا او مراد بالذلة الدالة
 على كل واحد منها هذا اذا عسكر بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ضرر فاما اذا عسكر بقوله عليه السلام لا اضرار في
 الا سلام فنقول لا يجب عليه

في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر

القصاص في صورة من الصور المختلف فيها اذ لو وجد
 كان للولي ولا ية الا اضراره جزاؤه متنف بالثاني
 ولين منع التناول فنقول كانه لنفي الجنس فيما نحن
 فيه بالنقل والاستعمال اما النقل فظاهر واما الاستعمال
 فلا ريب فيه **فصل** في الاضرار في الشرع عبارة اللحن قاله
 عما هو الصادر من الصحابي قوله كان او فعلا وانما سمي
 لانه من اثار قول النبي صلى الله عليه وسلم وافعالهم ثم التمسك به
 وجوه احدها ان قول الصحابي امر اكان او نهيا او
 اخبارا فانه يدل على تحقق ما يدعى عليه اذ المعنى بالدليل
 مما لو جرد النظر اليه يغلب على الظن ثبوت المدلول وقول
 الصحابي بهذه الصفة وكذلك فعله كما نقل عن عمر رضي
 الله عنه انه صلى بعد ما طعن والدم يسيل منه فانه يدل
 على جواز الصلوة في تلك الحالة ما قال الله تعالى في الدليل
 وانه يدل على ذلك وكذلك اذ افعلا والثاني انه لما فعل او قال
 فقد ظن بصحة ذلك الفعل في الشرع ظنا غالبا والى ما قدم عليه

في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر

في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر

لما قدم عليه
 في قوله لا اضرار
 في قوله لا ضرر

لا قوله ولا فعلا اذ العقل والدين ما ينعان عنه
 واذا ظن تحقق ذلك الشيء فيحقق لقوله صلى الله عليه وسلم
 لم يتحقق ذلك الشيء يتحقق الخطا في الظن فنقول انه
 اذا لم يتحقق فلا يكون اعتقاده يتحقق ذلك الشيء مطابقا
 للخارج وهو المعنى بالخطا والثالث ان قوله صلى الله عليه وسلم
 اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم يدل على كون
 المخبر عنه متحققا ولا كان الا قد ائتم بهم اضلا لا اهتداء
 كما اذا قصدت المسافرة الى بلدة معينة ولا تعلم السبيل
 اليها فقال واحد من العقلاء عليك باتباع فلان
 والا فتدأ به فان قوله يدل على ان فلانا يقصد تلك
 البلدة ويتطرق طريقها مع العلم به لانه اذا لم يكن
 كذلك كان ذلك القول اضلا لا ظاهرا ولا يتوهم الاهتداء
 في ذلك الا قد ائتم البتة وقيل في قوله صلى الله عليه وسلم اقتديتم
 اهتديتم اي اذا اعتقدتم ما قال به واحد منهم فقد اصبتم

الصواب عن ذلك القول
 قال

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

والا صابة لا يكون الا يتحقق ذلك الشيء فيتحقق ثم
 القول يعتبر بالقابل والفعل بالفاعل فيترجح قول
 من كان راجحا في العلم والزهد في الصحابة رضوان
 الله عليهم لجمعهم على قول غيرهم وكذا القول والرحمان
 في العلم والزهد يعرفون بالنقل عما عرف في البعض من
 الصحابة نحو الخلفاء وغيرهم رضوان الله عليهم لجمعهم
فصل في الاجماع المركب وهو اتفاق الطرفين
 على الحكم بعلتين مختلفتين واعلم بان هذا الاجماع
 لا يكون مسموعا الا وان يكون المنشأ متحدا كما يقال
 لو كانت البكارة علة لولاية الاب لكان للاب ولاية
 جبار على البكر البالغة دون الثيب الصغيرة بالاجماع
 المركب والا جبارا ان تزوجها على كره منها او قال لو كان
 الصغير علة للولاية لكان للاب ولاية على الثيب
 الصغيرة دون البكر البالغة بالاجماع المركب فان
 الاجماع على تحقيق المجموع الاول يقتضي على علية البكارة

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

في قوله
 ما هو عليه
 من قوله
 ما هو عليه

وعدم العلّة واما المجموع الثاني كذا علما عليه الصغر
وعدم العلّة غير ان الاجماع عا تحقق المجموع الاول
لا يكون متحققا الا وان تكون العلّة هي البكارة لا ان
البكارة هي العلّة واما الثاني كذا علما عليه الصغر هو
الا وان تكون العلّة هي الصغر لا ان الصغر هو العلّة
يعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى ولما كان المجموع
اولا كانا او ثانيا عا التقدير بالا جماع المركب فلا يكون
الجواز متحققا في الصورتين كذا علما ان الاختلاف
فيما ذكرناه المجموعين بان الثابت هو الاول منهما
او الثاني اتفاق عا انتفاء المجموع الثالث بالنسبة
التي تحقق الجواز فيها او عدم الجواز اذا اختلف في
التولين اتفاق عا بطلان القول الثالث كافي النظائر
فان جهات العقل اذا اعتقدوا عا ان فلانا لا يملك
الامانة دينار مثلا وغيرهم اعتقدوا عا انه لا يملك الا
ما تبين فالاتفاق من الجانبين متحقق عا انه لا يملك
كل افعال العباد مخلوقة له لا يصدر عنه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

اعلم ان في

في سائر الايمان ولا يمكن للسائل منع الدليل عما ذكر

التقدير اذا المعلة بقول ما هو الواقع في الدليل في

الواقع لا يخلو من ان يكون واقعا عما ذكرنا من التقدير

اولا يكن وايضا كان تحقق المدعى وهو العدم في

صورة النزاع اما بالضرورة او بالدليل السالم عن المعارضين

القطعي وقد يقال العدم في ذلك الزمان مدار للعدم

في صورة النزاع او العدم في سائر الزمان غير مدار

للعدم وجودا وعدما وايضا كان تحقق العدم في

صورة النزاع عاما عرف اوقال العدم في الماضي من

الزمان ملزوم للعدم في هذا الزمان او كونه ملزوما

غير مدار هذا بالنسبة الى عدم وجوب الكفارة فاما

بالنسبة الى عدم وجوب الصوم فيقال العدم بحقق

او غير مدار اوقال العدم في سائر الزمان محقق

او غير مدار هذا بالنسبة الى المعين من العدمين فاما

بالنسبة الى احدهما فيقال كما قبله عدم وجوب الكفارة

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^{والله التكلون}
الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين وعلى آله
الطيبين الطاهرين والإمام الهمام افضل المتأخرين
قدوة الحكماء الراشدين هذه رسالة في المنطق اودنا
فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ بشئ من العلوم
ستعيننا بالله انه خير موفق ومعين ابن ^{بالوضع يدل على تمام ما وضع} أيساغوجي
اللفظ الدال على ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئيه بالتضمن
ان كان له جزئ وعلى ما يلزمه في الذهن بالا التزام كالا نسان
فانه يدل على الجولن الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم والكتابة بالا التزام ثم اللفظ اما مفرد
وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة كالا نسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرمي الحمار والمفرد اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كالا نسان
واما جزئي وهو الذي يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة
كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته

هذا هو اللفظ الدال على ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئيه بالتضمن
فانه يدل على الجولن الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم والكتابة بالا التزام ثم اللفظ اما مفرد
وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة كالا نسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرمي الحمار والمفرد اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كالا نسان
واما جزئي وهو الذي يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة
كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته

كالجولن بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي
وهو الذي يخالفه كالتضاحك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
كالجولن بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
وبرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالا نسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وهو النوع وبرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول
في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يتميز الشئ عما
يشتركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو
الفصل وبرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو
في ذاته واما العرضي فاما ان متنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرضي اللازم أولا متنع وهو العرضي المفارق
وكل منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة

كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وتوسم بانها
كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً
عرضياً واما ان يعبر حقايق فوق واحدة وهو العرض
العام كالمشتغف بالفعل والقوة للحبولن والانسان
ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة
قولا عرضياً القول الشارح لحد قول دال
على ماهية الشئ والحد التام وهو الذي يتركب عن جنس
الشئ وفصله القريبين كالحبولن الناطق بالنسبة
الى الانسان والحد الناقص وهو الذي يتركب عن
جنس بعيد وفصله كالجسم الناطق بالنسبة الى
الانسان والرسم التام وهو يتركب عن جنس الشئ
وخواصه كالحبولن الضاحك في تعريف الانسان
والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص
بجملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه
ماش عريض الازفار بايدي البشرية ضحالك بالطبع

القضايا القضية قول يقال لقائله انه صادق
او كاذب وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا او لجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني
محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني
تاليا والقضية اما موجبة كما مر واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما مر واما
كلية ^{معمولة} مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان
بكاتب واما جزئية كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب واما مفصلة كقولنا الانسان كاتب
الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما المفارقة كقولنا ان
كان الانسان ناطقا فالنهار ناهق والمنفصلة اما
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي ما نعت
الجمع والخالو

واما مانعة للجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر
 او شجر واما مانعة للخلو فقط كقولنا زيد اما ان
 يكون في البحر او لا يغرق وقد تكون المنفصلات
 ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زاي او ناقص او مساو
 التناقض هو اختلاف القضيتين بالاجاب
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا
 والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
 ولا يتحقق ذلك الا باتفاقهما في الموضوع والمحمول
 والزمان والمكان والاضافة والقوة والفاعل والجزء
 والكل والشرط فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة
 للجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة للجزئية
 كقولنا
 كل انسان حيوان لا شيء من الانسان حيوان
 بعض الانسان حيوان لا شيء من الانسان ليس بحيوان
 المحصورات لا يتحقق التناقض بين القضيتين
 الا بعد اختلافهما في الكلية لان الكليتين تكذبان

كقولنا

كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
 والحجريات تصدق ان كقولنا بعض الناس كاتب
 بعض الناس ليس بكاتب العكس هو ان يصير
 الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكلية لا تنعكس
 كلية اذ تصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق
 كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية اذ قلنا كل انسان
 حيوان فاننا نجد شيئا معيناً موصوفاً بالانسان والحيوان
 فيكون بعض الحيوان انساناً والموجبة للجزئية ايضاً
 تنعكس جزئية هذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس
 كلية وذلك بين بنفسه بانه اذا صدق لا شيء من الانسان
 بحجر فلا شيء من الحجر بانسان والسالبة للجزئية لا عكس
 لها لزوماً فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
 ولا يصدق عكسه القياس وهو قول مؤلف
 من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر وهو اما
 اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فكل جسم محدث

واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست بطالعة
والكرويين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمولة يسمى الكبر والمقدمة التي
فيها الا صغرى يسمى الصغرى والتي فيها الا كبرى يسمى الكبرى
وهيئة التأليف بين الصغرى والكبرى يسمى
شكلا والا شكال اربعة لان الحدا اوسط ط ان
كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان
كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع والثاني يرتد الى الاول بعكس الكبرى والثالث
يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس
الترتيب او بعكس المقدمتين جميعا والكامل
البين الانتاج هو الاول والذي له طبع سليم
لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني

عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والاحباب والشكلا الاول
هو الذي جعل معيبرا للعلم فنورده ههنا ليجعل
دستورا او سبيحا منه المطالب كلها وضروبه المنتجة
اربعة الضرب الاول كل جسم مولف وكل مولف حادث
فكل جسم حادث الضرب الثاني كل جسم مولف ولا شي
من المولف بقديم فلا شي من الجسم بقديم الضرب الثالث
بعض لجسم مولف وكل مولف حادث فبعض لجسم
حادث الضرب الرابع بعض لجسم مولف ولا شي من
المولف بقديم فبعض لجسم ليس بقديم والقياس
الافتراق اما من الجليتين كما تر واما من المتصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا
كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج او فرد
او زوج الفرد فكل عدد اما زوج او فرد او زوج الفرد
واما من حليته ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيولن وكل حيولن جسم ينتج كلما كان انسانا هذه
فهو جسم

الاصلة هاء الضمير الضم لانها تضم بعد الفتحة والضم والنكون اخوانية وله
 وغللة منه ومنه وانما يجوز كسره بعد اراء نحو عليهم وايديهم وبعد الكسرة نحو به
 وبقاره فانما عليهم فيها عشر لغات وكلها قد قرئ بها خمس مع ضم اليها وخمس
 مع كسرها فالتى مع الضم اسكان الميم وضمتها من غير اشباع وضمتها مع واو وكسر الميم من
 غير ياء وكسرها مع الياء وانما التى مع كسر الهاء فاسكان الميم وكسرها من غير ياء وكسرها
 مع اياء وضمتها من غير واو وضمتها مع الواو ابوابها اعلم ان غير اذا وقعت

بين متضادين وكانا معرفين
 تعرفت بالاضافة كقولك
 عجبت من الحركة غير السكون

ابوابها

بسم الله الرحمن الرحيم



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kişin	ARCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni	
Eski	403